جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

الحوكمة المصرفية وأثرها في تحقيق الاستقرار المصرفي (دراسة حالة بنك السلام ـوكالة البليدةـ)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

- **بن رابح ليلى**
- **بن رابح شهرزاد فطيمة**

اشراف الدكتور:

بن شرقي حاج صادوق

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ/ غيدة فلة .....(استاذ محاضر أ–جامعة الجيلالي بونعامة)	رئيساً
أ/ حاج صدوق بن شرقي..... (استاذ محاضر أ –جامعة الجيلالي بونعامة)	مشرفاً
أ/ لعريبي محمد..... (استاذ محاضر أ –جامعة الجيلالي بونعامة)	ممتحناً

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

سورة البقرة: الآية: 286

صدق الله العظيم

الشكر

كلمة شكر وتقدير

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي إتمام هذا البحث

وعلى ما منننت به علي من توفيق وسداد

وعلى ما منحتني إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقاب.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي ألهمنا الصبر والتوفيق

لإنجاز هذا العمل المتواضع

شكرنا الخاص والخالص لأستاذنا المؤطر الدكتور "**حاج صدوق بن شرقي**"

الذي كان يتابعنا باهتمام عملنا ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه التي استفدنا منها.

شكر خاص نبعثه للأستاذ الدكتور "**بلغا لو حمزة**"الذي يعد مثال للتواضع والعطاء

فبالرغم من انشغالاته الكثيرة

لكنه لم يبخل علينا بشيء فشكرا والف الف شكر له.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر الأساتذة والدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

كل واحد باسمه لقبولهم مناقشة المذكرة وتفريغ من وقتهم الثمين لقراءتها.

ولا ننسى أيضا كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية الذين منحونا كل العون والمساعدة

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفين بنك السلام بالبليدة، وخاصة السادة:

*المدير "**كريم درويش**" والمؤطرة رئيسة خلية التمويلات والشؤون القانونية*

وكل من ساهم كثير في إثراء هذا الموضوع من خلال توجيهاته واقتراحاته

وكذا توفير مختلف الوثائق المتعلقة بالموضوع .

أخيرا نسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا جميعا لخدمة البحث العلمي

وأن يبلغنا جميع منازل الناجحين الفالحين مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء

الصالحين

والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

الإهـــــداء

إهـــــداء

بعد الحمد لله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير

ونحمده ونستعينه ونشكره ولما كان بالصبر وللعلم تتحقق المعجزات

ونتخطى الصعاب أهدي ثمرة جهدي إلى من وهبني الله في الحياة:

إلى من حن القلب دفء حضنه وبكت العين واشتاقت الأذن لسماع صوته

ودعا اللسان إلى الرب برحمته، إلى الذي لن أنكر فضله والذي أسعى لأوفيه حقه

بعدما تكبّد المشاق واحتمل الصعاب الذي لم تشأ الأقدار أن يشهد يوما كيومي هذا

***** أبي رحمه الله*****

إلى قرة عيني ومصباح دربي إلى من نبض قلبي بروحها

إلى من ربّت ورعت وسهرت، إلى التي رضعت منها الحنان وطيبة القلب

إلى التي تعبت لتنال زهور الحب لكانت

***** أمي***** أدامك الله علي نورا وأدام صحتك وعافيتك.

إلى فخري واعتزازي أختي الوحيدة والغالية **"ليلى" وزوجها.**

إلى إخوتي: **"رضوان، رضا، أمين وزوجاتهم وعبد المجيد".**

إلى براعم العائلة: **"نور الأيام، أنفال ،إسلام، أرزاق الرحمان، وائل، زياد وياسمين"**

إلى كافة الأصدقاء كل واحد باسمه وزملاء الدراسة بدون استثناء

خاصة دفعة ماستر 2018/ 2019 تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي

وكل من يعرفني من قريب أو من بعيد أهدي لهم ثمرة عملي.

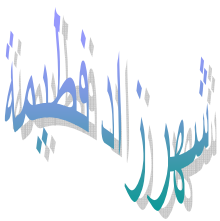

إهـــــداء

الى روح ابي الطاهرة رحمه الله وطيب ثراه.

الى امي الغالية ادام الله عليها صحتها ورعاها.

الى رفيق دربي وسندي فالحياة زوجي العزيز.

الى شموع السعادة حولي ابنائي:

نور الايام،ملك انفال، ارزاق الرحمان،نور الاسلام.

حفظهم الله وسدد خطاهم.

الى اختي الوحيدة "شهرزاد" التي شاركتني في هذا العمل .

الى اخوتي رضوان ورضا وامين وزوجاتهم وعبد المجيد واولادهم.

الى جميع الاصدقاء وخاصة دفعة اقتصاد نقدي وبنكي 2018-2019

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

ليلى

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي، ولتحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، كما تناولنا الموضوع في جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي، فبالنسبة للجانب الأول فقد حاولنا من خلاله التعرض لمختلف جوانب الحوكمة المصرفية والاستقرار المصرفي ودور الحوكمة في تحقيق الاستقرار المصرفي ، أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم دراسة تطبيقية بمصرف السلام حيث قمنا بتقديم بنك السلام الجزائر وكذلك تحليل وقياس استقرار مصرف السلام وذلك بتحليل مؤشرات السلامة المصرفية التي وصفها صندوق النقد الدولي للاستقرار؛ وقياس درجة استقرار مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2010- 2017 باستعمال مؤشر **Z- SCORE**.

وقد توصلنا إلى أنّ نسبة الملاءة ومردودية الأصول تؤثر إيجابيا على الاستقرار المصرفي، في حين انعكس ذلك سلبا على بعض المؤشرات كمعدل العائد على حقوق الملكية، كما أن تطبيق الحوكمة له اثر في تحقيق الاستقرار البنكي وتفادي تعثره .

الكلمات المفتاحية: حوكمة المصرفية، استقرار المصرفي، نموذج الحوكمة الجيد.

Abstract:

The purpose of this study is to determine the impact of banking governance on the achievement of banking stability. In order to achieve the objectives of the study, the analytical descriptive approach was used. We also dealt with the subject in two aspects, theoretical and applied. For the first part, we tried to address the various aspects of banking governance, banking stability and the role of governance In terms of the banking aspect. As for the applied side, an operational study was conducted in Al Salam Bank, where we provided Al Salam Bank Algeria, as well as analysis and measurement of Al Salam Bank stability by analyzing the banking safety indicators described by the International Monetary Fund R; and measure the degree of stability of the Peace Bank of Algeria during the period 2010- 2017 using Z- SCORE index.

We found that the solvency ratio and asset profitability positively affect banking stability. This has negatively impacted some indicators as the ROE, and the application of governance has had an impact on achieving bank stability and avoiding default.

Keywords: banking governance, banking stability, good governance model.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتوى **الصفحة**

الشكر

الإهداء

الملخص

الفهرس ..... **I**

قائمة الجداول..... **V**

قائمة الملاحق ..... **VII**

قائمة المختصرات ..... **IX**

مقدمة.....**أ- ج**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية والاستقرار المصرفي

تمهيد الفصل الأول **05**

المبحث الأول: الحوكمة المصرفية والاستقرار المصرفي **06**

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية.....**06**

الفرع الأول: تعريف الحوكمة المصرفية.....**06**

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة المصرفية وأهدافها **07**

الفرع الثالث: مبادئ الحوكمة المصرفية.....**08**

الفرع الرابع :الأطراف الفاعلة في الحوكمة المصرفية **09**

المطلب الثاني: ماهية الاستقرار المصرفي **13**

- الفرع الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي.....**13**

- الفرع الثاني: أسس الاستقرار المصرفي **14**

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي **14**

الفرع الرابع: الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار المصرفي.....**14**

المطلب الثالث: دور الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي.....15
الفرع الأول: متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في المصارف 15
الفرع الثاني: متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك ومدى الالتزام بها 17
الفرع الثالث: أبعاد تنفيذ الحوكمة المصرفية 19
الفرع الثالث: دور الحوكمة المصرفية في رفع كفاءة البنوك 20
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للحوكمة المصرفية والاستقرار المصرفي.....20
المطلب الأول: عرض الدراسات المحلية.. 23
المطلب الثاني: عرض الدراسات العربية.....24
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة والدراسات السابقة 25
الفصل الثانى: دراسة تطبيقية حول الحوكمة المصرفية وأثرها فى تحقيق الاستقرار المصرفى
المبحث الأول: ماهية بنك السلام الجزائر 29
المطلب الأول: تقديم بنك السلام.....29
الفرع الأول: تعريف ونشأة بنك السلام.....29
الفرع الثاني: الأنشطة التنظيمية لبنك السلام 29
الفرع الثالث: إدارة مخاطر بنك السلام 32
المبحث الثاني: تحليل وقياس الاستقرار المصرفي لبنك السلام خلال الفترة 2010- 2017 باستخدام مؤشر z-score..... 34
المطلب الأول: تحليل مؤشرات السلامة المصرفية 34
الفرع الأول: مؤشر كفاية رأس المال 35
الفرع الثاني:مؤشر العائد على حقوق الملكية.....36
الفرع الثالث:معدل العائد على الأصول.....36
الفرع الرابع:مؤشر السيولة.....36

المطلب الثاني: قياس درجة الاستقرار المصرفي لبنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة 2010-20173..35

الفرع الأول: مفهوم مقياس z-score.....35

الفرع الثاني: قياسz-score في بنك السلام 36

خلاصة الفصل 40

الخاتمة 42

قائمة المراجع 46

قائمة الملاحق 50

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	بعض مؤشرات السلامة المصرفية لبنك السلام الجزائر خلال فترة 2010-2017	31
02	حساب قيمة z-score لبنك السلام الجزائر خلال الفترة 2010-2017	33

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الشكل
الملحق (01)	**الفاعلون الأساسيين في نظام الحوكمة في البنوك**
الملحق (02)	**مكونات متانة الحوكمة المصرفية**
الملحق 03	**Organigramme schématique de l'agence "Mixte"**

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصرات	**المصطلح بالفرنسية والانجليزية**	المعنى بالعربية
IFC	**International finance corporation**	مؤسسة التمويل الدولية
OECD	Organization For Economic Co-Operation And Development	بنك التسويات الدولية

مقدمة

لقد عرفت الجزائر جملة من التطورات والتغيرات بعد الاستقلال مباشرة لاسيما النظام المصرفي الذي يعدّ المحرّك الأساسي للنشاط الاقتصادي الوطني وكذلك الدافع بعجلة النمو نحو التقدم، حيث وضعت الأحداث التي مرّ بها الاقتصاد مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات التي أخذت بالانتشار السريع التي تعمل على إدارة المصارف إدارة رشيدة بغية تحقيق المصالح وحماية حقوق كافة الأطراف المرتبطة بالمصرف وتحقيق الإفصاح والشفافية لتحقيق الاستقرار والكفاءة في الأداء وسلامة النظام المصرفي وتوفر الرقابة الكاملة.

وبالرغم من الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية منذ نشأتها إلا أنها تعاني من جملة من النقائص والسلبيات التي تحد من فعاليتها ،تلك الإصلاحات التي يجب العمل بها لتحقيق الأهداف المرجوة ، لذلك قام بنك البنوك بتبني مبادئ الحوكمة والعمل بها من اجل الارتقاء والنهوض بالمنظومة المصرفية الجزائرية.

من خلال ما تقدم تبرز ملامح الإشكالية والتي يمكننا صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تؤثر الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار في البنوك محل الدراسة؟

ويندرج تحت السؤال الرئيسي من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل تلتزم البنوك الجزائرية محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة؟
- هل تطبيق الحوكمة في البنوك يعمل على زيادة استقرارها؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اختبار الفرضيات:

- تلتزم البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة.
- هناك أثر تطبيق الحوكمة في تحقيق الاستقرار المصرفي بالبنوك.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع الحوكمة المصرفية وأثرها في تحقيق الاستقرار المصرفي ما يلي:

- الرغبة في البحث عن موضوع الحوكمة.
- حداثته وأهميته بالنسبة للبنوك.
- يمثل تطبيق مبادئ الحوكمة تحديا كبيرا لإدارة أي بنك، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة لإدارات البنوك.
- يشكل فهم أفراد المجتمع لمبادئ الحوكمة بشكل عام أهمية خاصة حيث أنّ الالتزام بتطبيق هذه المبادئ يزيد ويرفع من شفافية وموثوقية المعلومات والبيانات المالية.
- أن تكون حافزا للمزيد من الأبحاث في مجال حوكمة البنوك.

أهداف الدراسة:

لقد جاءت هذه الدراسة تهدف بشكل رئيسي إلى بيان أهمية تطبيقها وإبراز مدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار المصرفي.

ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الهداف الفرعية:

- ✓ التعرف على الإطار النظري للحوكمة.
- ✓ محاولة معرفة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك.
- ✓ مساعدة البنوك على إدراك ومعرفة أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحقيق ورفع كفاءتها وأدائها.

أهمية الدراسة:

يحظى موضوع الحوكمة المصرفية باهتمام واسع نظرا لدورها الفعّال في التقليل من المخاطر التي تهدد سلامة النظام المصرفي لكثير من الدول، لذا تظهر أهمية هذه الدراسة في العناصر التالية:

- مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر والقضاء على الفساد في البنوك.
- تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع المصرفي يساهم في تحقيق الاستقرار البنكي ويساعد في تنشيط حركة الاقتصاد ككل.
- تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك لرفعها إلى المنافسة العالمية.

حدود الدراسة:

بغرض بلوغ أهداف الدراسة تم توضيح حدودها فيما يلي:

الحدود المكانية: يتناول هذا البحث كعينة على البنوك: بنك السلام في ولاية البليدة.

الحدود الزمانية: 2018/ 2019

المنهج والأدوات المستعملة: حيث نتمكن من التوصل إلى الإجابات الواضحة على الإشكالية العامة للدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة منها قمنا باستخدام المنهج الوصفي في الفصل النظري بهدف توضيح المفاهيم الأساسية حول موضوع الحوكمة والاستقرار المصرفي، والتي تم إعدادها بالاستعانة بمراجع تنوعت بين الكتب والملتقيات والدراسات السابقة، كما اعتمدنا على شبكة الإنترنت، أما بالنسبة للفصل التطبيقي قمنا بدراسة تطبيقية في بنك السلام الجزائر .

صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بإنجاز دراستنا واجهتنا عدة صعوبات وعوائق لم تسمح لنا بالحصول على المعلومات الكافية اللازمة لإثراء البحث، نذكر منها:

- عدم توفر المراجع الكافية والدراسات السابقة حول موضوع أثر الحوكمة على تحقيق الاستقرار المصرفي في مكتبة الجامعة سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية، مما حتّم علينا الاعتماد على الملفات المنشورة في شبكة الإنترنت، وكذلك الملتقيات.
- قصر المدة المتاحة لإنجاز الدراسة بشكل معمق.

هيكل البحث:

قصد الإحاطة بموضوع البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، سبقتهما مقدمة تشمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع والإشكالية، وتتعقبهم خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المستمدة من تلك النتائج وآفاق الدراسة، وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** والذي يحمل عنوان الإطار المفاهيمي للحوكمة والاستقرار في المصارف، تناولنا فيه ماهية الحوكمة والاستقرار المصرفي، ودور الحوكمة في تحقيق الاستقرار المصرفي وأهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- **الفصل الثاني:** يشمل هذا الفصل من خلال قيام بدراسة تطبيقية ببنك السلام الجزائر بالبليدة وهذا من اجل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي مدى اثر الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي حيث قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الاول :تقديم مفصل لبنك السلام.

المبحث الثاني:دراسة حالة تطبيقية لاستقرار بنك السلام.

الفـــصل الأول

الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية

والاستقرار الـــمصرفي

تمهيد:

للحوكمة المصرفية العديد من المصطلحات التي يقصد بها أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة، وبهذا أصبحت تلقى اهتماما متزايدا في جميع دول العالم نظرا للدور الحاسم الذي تلعبه من خلال تطبيق معايير الحوكمة وقواعدها في العديد من الاقتصاديات وذلك من أجل العمل على تحسين الاستقرار في المصرف، ومن خلال ما تقدم يمكن تقسم الفصل إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول الحوكمة والاستقرار المصرفي.

المبحث الثاني: دور الحكومة المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: أساسيات حول الحوكمة والاستقرار المصرفي

يرتبط مفهوم الحوكمة المصرفية بالمؤسسة والبنوك، فإنّ استقرار هذه المصارف لا يحتاج إلى الكثير من البراهين، لذلك فإنّ تطبيق الحوكمة له دور حاسم في تحسين المصارف من الاستقرار، كما أنّ تطبيق هذه الخيرة يحتاج إلى عناصر أساسية تضمن التطبيق السليم في البنوك.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة المصرفية

توفر الحوكمة المصرفية معايير كفيلة بالكشف عن حالات الفساد والرشوة مت يؤدي إلى استقرار السوق المصرفي، بحيث تسعى معظم المصارف إلى العمل على إرساء الهياكل السليمة للحوكمة المصرفية التي تضمن مستوى معين من الشفافية.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة المصرفية

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي للحوكمة المصرفية على أنها مجموعة العلاقات ما بين إدارة المصرف، مجلس إدارتها، مساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمصرف (أصحاب المصلحة)، والحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الهداف التي تصب في مصلحة المصرف وتسهل عملية المراقبة الفاعلة واستغلال الموارد بكفاءة.[1]

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد عرفت الحوكمة المصرفية بأنها الطرق التي تتم بها إدارة أعمال وشؤون المصرف من قبل مجلس إدارته والإدارة التنفيذية.[1]

كما تعرف الحوكمة بالمصارف حماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، وكذلك مراقبة نشاط مجالس الإدارة والإدارة العليا للبنوك وتطبيق الحوكمة على البنوك العامة والخاصة والمشتركة.[1]

بالإضافة إلى أنّ بنك التسويات الدولية يعرف الحوكمة المصرفية بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة، وبما يحقق حماية مصالح المودعين[1]

---

[1]– محمد إليفي، "**أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي بالدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص 149.

[1]– أمال الريحاني، **تعزيز الحوكمة في المصارف الجزائرية واقع وآفاق**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 19– 20 نوفمبر 2013، ص 78.

[1]– محمد حلمي الجيلاني، **الحوكمة في الشركات**، ط 1، دار الإعصار، عمان، 2015، ص 87.

[1]– رنا مصطفى دياب، **واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية بالمصارف الإسلامية في فلسطين**، رسالة ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، غزة، 2014، ص 43.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أنّ الحوكمة المصرفية نمط من أنماط الرقابة الإدارية حيث أنها تعمل على مراقبة الأنشطة والعمليات المالية داخل المصرف كما تقوم بضبط العلاقات بين مجلس الإدارة وباقي الأطراف الأخرى كالمودعين.

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة المصرفية وأهدافها

تظهر أهمية الحوكمة وأهدافها في تحقيق الاستقرار والمصداقية للمصارف، إضافة إلى توطيد العلاقة بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح، ويمكن تلخيصه فيما يلي:[1]

- تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال.
- تسهل الحوكمة عملية الرقابة والإشراف على أداء المصرف عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.
- تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاية الاقتصادية في البنوك.
- تعتبر الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك.
- تؤكد العديد من الدراسات الدولية أنّ هناك ارتباطا وثيقا على مستوى الأسواق الناشئة بين ألأداء البنوك ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة.

وتهدف الحوكمة من خلال قواعدها وضوابطها إلى العديد من الأهداف نلخصها فيما يلي:[2]

- ضبط مخاطر الفساد بالمصارف.
- تعزيز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة مع المصرف.
- تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه.
- حماية حقوق المودعين والمساهمين.
- الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

الفرع الثالث: مبادئ الحوكمة المصرفية

قامت لجنة بازل بإصدار مبادئ جديدة لتعزيز معايير الحوكمة نتيجة تفاقم الأزمات المالية العالمية لعدم العمل الجيد لمعايير الحوكمة والتي يتم من خلالها الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجهها، وهذه المبادئ تتمثل

[1]–محمد زيدان،**اهميةارساء وتعزيز مباديء الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جامعة سطيف، 2009، ص20.

[2]– عمر شريفي، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20/ 21 أكتوبر 2009، ص 06.

فيما يلي:[1]

1-تأهيل أعضاء مجلس الإدارة ومراقبة الأهداف الإستراتيجية:

جاء في المبدأ الأول حيث يجب على أعضاء مجلس الإدارة امتلاك الأهلية اللازمة لتولي مناصب عملهم وأن يكونوا على علم وفهم واضح لدورهم في الحوكمة، وكذلك أن يكونوا قادرين على إدارة الأعمال للبنك من مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة البنك وضع إستراتيجيات العمل والسياسات المناسبة لمواجهة المخاطر ، كما أن لهم المسؤولية الكاملة عن سلامة الموقف المالي للبنك وأدائه بالشكل الذي يضمن عدم تضارب المصالح وعليهم واجبات عليها تعيين المديرين التنفيذيين.

أما المبدأ الثاني: مراقبة الأهداف الإستراتيجية للبنك، فيجب على مجلس إدارة مراقبة وإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك آخذين بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، يضاف إلى ذلك مسؤولياتهم عن توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير عن ممارسة غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.[2]

2-تحديد المسؤوليات والتأكد من مبادئ الإدارة:

جاء في المبدأ الثالث تحديد المسؤوليات من خلال إيجاد هيكل إداري متكامل بالتشجيع على المحاسبة وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والمديرين والعاملين في البنك.

أما المبدأ الرابع التأكد من مبادئ الإدارة من خلال امتلاك المسؤولين في البنك المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية والمهمة لإدارة البنك وفق السياسات والتوجهات الموضوعة من قبله.[3]

3-استقلالية مراقبة الحسابات وتناسب الأجور والمكافآت:

جاء في المبدأ الخامس استقلالية مراقبي الحسابات يعني أنّ مجلس الإدارة والإدارة مجتمعين أن يستخدما مخرجات وظيفة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي بكفاءة مخرجات وظيفة المراجع الداخلي والمراجعون الخارجيين ولجنة المراجعة الداخلية.[4]

---

[1]- جهاد خليل الوزير الحافظ، **دليل حوكمة المصارف**، سلطنة النقد الفلسطينية، 2014، ص 05.

[2]- محمد زيدان،مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3]- محمد حلمي الجيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[4]- مريم هني، "**نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ديسمبر 2016، ص 215.

أما المبدأ السادس أجور ومكافآت مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بحيث على مجلس الإدارة التأكد من موافقة سياسة التعويضات مع الثقافة المنظمة للبنك وكذلك الأهداف طويلة الأجل.[1]

4- توافر الشفافية وفهم هياكل عمليات البنك:

جاء في المبدأ السابع مبدأ الشفافية الذي يعتبر ضروري للحوكمة السليمة، كما يعتبر الإفصاح العام ضروريا في البنوك لتحقيق الانضباط، ويجب أن يكون الإفصاح في الوقت المناسب ومن خلال البنك على الإنترنت والتقارير الدولية.[2]

وجاء في المبدأ الثامن فهم هيكل عمليات البنك بحيث يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكلة عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.[3]

الفرع الرابع: الفاعلون الأساسيين في نظام الحوكمة في البنوك

أولا: الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين

يتمثل الفاعلون الداخليين للحوكمة البنكية في الأطراف الآتي ذكرهم:[4]

1- **المساهمون (حملة الأسهم):** يلعب المساهمون دورا هاما في مراقبة أداء البنوك كونهم يوفرون رأس المال الضروري ويملكون سلطة قوية، فلهم صلاحية تعيين أو فصل مجلس الإدارة، كما انه لا يمكن إتمام بعض الصفقات إلا بموافقتهم.

2- **أصحاب المصالح:** هم الأطراف الذين لهم علاقة بالبنك وليسوا من حملة الأسهم مثلا المودعين، عملاء البنك، العمال والموظفين داخل البنك، الموردين والمساهمين الحاليين والمتوقعين المستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة، ومن اهتماماتهم الأولى ازدهار البنك لأن ذلك يحقق لهم مصالحهم.

3- **مجلس الإدارة:** يترأس مجلس الإدارة رئيس يتم انتخابه من طرف أعضاء هذا المجلس الذي عليه أداء بعض المهام التي تمكّن من تفعيل نظام الحوكمة داخل البنك منها وضع الإستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا، وضع سياسات التشغيل، تحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.

---

[1] –chieut up data, Bazel cominittee 2015 corporate governance principale, Debvoise splimpton, Auguest 11, 2015, p p 8-9.

[2] – مريم هني، مرجع سبق ذكره.

[3] – أحمد علي خيضر، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 18.

[4] – ميرة عثماني، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وآثارها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص ص 57- 58.

يقوم البنك بتكوين لجان لمساعدته على التأكد من سلامة إدارة البنك، ومن بين هذه اللجان الأكثر تواجدا في كل البنوك تقريبا هي:

- **اللجنة التنفيذية:** يترأسها الرئيس التنفيذي وأعضاءها من كبار المديرين في البنك، مهمتها الأساسية تتمثل في التعامل مع المواضيع ذات الأثر الفعّال في إستراتيجية البنك وليس لها أي تدخل في اختصاص أي لجنة أخرى.
- **لجنة التدقيق والمراجعة:** هي لجنة مستقلة مهمتها الرئيسية تتمثل في المشاركة في إعداد التقارير المالية وعملية المراجعة الداخلية والتأكد من الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح، وهي تعمل بشكل أساسي مع المراقبين والمشرفين.
- **إضافة إلى لجان أخرى:** متخصصة تشكلها بعض البنوك مثل لجنة الأجور والمكافآت، لجنة التعيينات، لجنة إدارة المخاطر ... الخ

4- **الإدارة التنفيذية:** يترأسها المدير التنفيذي الذي تتمثل مهمته في التعاون مع فريق الإدارة في إدارة النشاطات والعمليات اليومية للبنك بالطريقة التي تتماشى مع السياسات الموضوعة من مجلس الإدارة.[1]

5- **المراجعين الداخليين:** لهم دور هام جدا في تقييم عملية إدارة المخاطر عن طريق قيامهم بكشف ومنع حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة ودقة التقارير المالية.[2]

ثانيا: الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين

يمكن تقسيم الأطراف الخارجيين الذين لهم دور فعال في نظام الحوكمة في البنوك إلى قسمين رئيسيين:[3]

1/ الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعتبر الإطار القانوني عنصرا جد هام وحيوي داخل البنك، بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي والذي يحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الصحيح إضافة إلى اعتبار دور الجهة الرقابية من التحكم في توجيه الائتمان إلى ضمان سلامة الجهاز البنكي، من اجل هذا قامت لجنة بازل بالإشراف والرقابة البنكية من خلال اتفاقيتها بوضع مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، تركز القروض، إقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالبنك، تكوين المخصصات، تحصيل المدفوعات المستحقة، الإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون، متطلبات السيولة والاحتياط، إضافة لما سبق تطبيق الأساليب المتطورة للمراقبة المكتبية والميدانية.

---

[1]- محمد جلاب ،**حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية** ،مذكرة ماجستير في غغلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3،2010،ص ص 123-124

[2]- محمد اليفي ،مرجع سبق ذكره،ص 151.

[3]- نظام الحوكمة فالبنوك، **مفاهيم مالية** البنك المركزي المصري المعهد المصرفي المصري ، العدد السادس،متاح علىالموقع الالكترونيwww.ebi. Gov اطلع عليه يوم15 افريل 2019 على الساعة 13،ص 3

2/ دور العامة (الجمهور): لهم دور جد فعال في تطبيق الحوكمة البنكية، لأن على المتعاملين في السوق تحمل ما عليهم من مسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم، وحتى يستطيعوا فعل ذلك فهم بحاجة لتوفر كل من الشفافية والإفصاح في كل المعلومات المالية وتقارير التحليل المالي، ويمكن تقسيمهم إلى:[1]

2/ المودعين: دورهم الأساسي يتمثل في الرقابة على أداء الجهاز البنكي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم في حالة ما إذا رأوا أنّ البنك أصبح يجازف بتحمل مخاطر كبيرة.

شركات التصنيف والتقييم الائتماني:

هي مؤسسات تساعد على عدم الالتزام في السوق، تقوم بالتأكد من توفر المعلومات الضرورية لصغار المستثمرين، الأمر الذي يزيد من درجة الشفافية في المعلومات المالية ودعم حماية المتعاملين في السوق.

وسائل الإعلام:

تساعد على نشر المعلومات اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق إضافة إلى تأثيرهم على رأس المال وذلك لقيامها بممارسة ضغوطات على البنك تجبره على ذلك.[2]

[1]– عادل قرقاد: أبو بكر خوالد، **دور حوكمة المؤسسات المصرفية في محاربة الفساد الإداري والمالي في القطاع المصرفي**، المؤتمر الثامن، "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019، نوفمبر، ص 90.

[2]– عبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 212.

المطلب الثاني: ماهية الاستقرار المصرفي

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي

هناك عدة تعاريف منها:[1]

تعريف يقصد به قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية.

وقد عرّف "**Willink**" القطاع المصرفي القطاع المصرفي المستقر على أنه القطاع القادر على توزيع الموارد المالية بكفاءة مع امتصاص الصدمات والحول دون تأثير تعمق تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي.

كما يرى "**Foot** أنّ الاستقرار المصرفي المالي هما وجهان لعملة واحدة حيث ينتج الاستقرار المالي عن وجود استقرار نقدي ومصرفي، ممثلا في استقرار المستوى العام للأسعار المصحوب بمعدلات بطالة غير مرتفعة، وهي الظروف التي تقود إلى الاستقرار المالي والمصرفي المتمثل في قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على القيام بدورها بشكل سلس.

وبالمقابل فقد عرّف "**Crockett**" عدم الاستقرار في القطاع المصرفي بأنه وجود ضغوط تؤثر على القطاع المالي بوجه خاص لأنه يصبح أداة لانتقال التأثيرات السلبية عبر الاقتصاد، حيث تتراجع الثقة في استمرار المؤسسات المصرفية في أداء الدور المنوط بها دون تدخل الحكومة، هذا مع وجود تقلب كبير في الأسعار وفي الأسواق المالية والمصرفية بصورة مفاجئة لا تعكسها حقيقة الأسس الاقتصادية.

كما عرّفه "**Mishkin**" بأنه الحالة التي تتفاعل فيها الصدمات التي يتعرض لها القطاع المصرفي مع انتشار المعلومات المشككة في قدراته على أداء الدور المنوط به تفاعلا يؤدي إلى فقدان المؤسسات المالية والمصرفية القدرة على توزيع المدخرات على الأنشطة الاستثمارية توزيعا أمثلا.

وقد عرّف "**Fergenson**" عدم الاستقرار المالي والمصرفي بأنه يتسم بثلاث صفات رئيسية هي:[2]

– التقلب الكبير في أسعار الأصول المالية.

- الاتجاه نحو الانكماش أو التراجع عن منح الائتمان وتزايد القلق حول القروض المتعثرة.
- ابتعاد الاقتصاد بصورة كبيرة عن وضع التوازن العام حيث لا يتناسب حجم الإنفاق الكلي مع قدرة الاقتصاد على الإنتاج.

[1]– علي بن ساحة وآخرون، **تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الخامس، 2014، ص 123.

[2]– نفس المرجع السابق، ص ص 123– 124.

الفرع الثاني: أسس الاستقرار المصرفي والعوامل المؤثرة فيه

تتمثل فيما يلي:

- الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية.
- وضع قواعد لإدارة المخاطر.
- وجود أدوات فعّالة لإدارة لأزمات المصرفية ومؤشرات للإنذار المبكر.

والعوامل التي تؤثر على الاستقرار المصرفي يمكن أن تحدد فيما يلي:[1]

- اختلال المراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية واتجاهها غير المبرر نحو المخاطرة.
- اختلال الأسواق وعدم الاستقرار النقدي المتمثلان في انهيار أسعار الأصول وارتفاع معدلات التضخم.
- ضعف المؤسسة الرقابية والتشريعية.
- المتغيرات التي تخرج عن نطاق عمل القطاع المصرفي وتؤثر بشكل غير مباشر على استقراره مثل تقلبات الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثالث: الإجراءات اللازمة لتحقيق الاستقرار المصرفي

تتمثل فيما يلي:[2]

1-تشجيع البنوك: يجب وضع معايير محددة لدخول الوحدات المصرفية إلى السوق المصرفي أو شروط الحصول على الترخيص حتى يكون للسلطة الرقابية القدرة على استبعاد الكيانات التي تهدد سلامة القطاع المصرفي.

2-تحديد مجالات النشاط المصرفي:يجب على السلطة الرقابية توضيحالمجالات التي يسمح للبنوك ارتيادها مثلا إمكانية القيام بأنشطة غير مصرفية أو إمكانية امتلاكه أسهم وحصص شركات غير مصرفية، وفي حالة السماح بذلك يجب اتخاذ إجراءات محددة لتفادي التعرض لمخاطر كبيرة.

3-التزام البنوك بإتباع قواعد الحذر: هي مجموعة من المقاييس التيسيرية التي يجب احترامها من طرف البنوك التجارية وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة وضمان مستوى معيّن من السيولة وملاءمتها المالية تجاه المودعين.

4-تفتيش البنوك:يمكن لهيئات الإشراف أن تقوم برقابة ميدانية من أجل التحقق من صحة المعلومات المقدمة من طرف البنك والإطلاع على مدى تقيد البنك لتعليمات أوامر البنك.

---

[1] حمزة عمي سعيد،**دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص:نقود ومالية،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-2016،ص71.

[2] - بريش عبد القادر،زهيرغراية،**مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادىء الحكومة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**،مجلة الاقتصاد والمالية2015، ص 99.

5-البيانات الدورية: هي مجموعة المعلومات التي تقدمها البنوك بصورة منتظمة ودورية للسلطة النقدية بشكل موحد يمكن البنك المركزي من تحليل نشاط مختلف البنوك واتخاذ الإجراءات المناسبة.

6-وضع حدود على التركزات الائتمانية: والتي يقصد بها مجموع الاكتشافات المباشرة وغير المباشرة للبنك تجاه العميل الواحد أو مجموعة من العملاء ذوو العلاقة أو الاتجاه ذو العلاقة بالبنك بما يعادل أو يزيد عن 10% من قاعدة رأس المال.

7-تكوين المؤونات والمخصصات لمواجهة الخسائر الناتجة عن الديون الرديئة:يتعين على البنوك أن تقوم بتصنيف أصولها نوعيا وفقا لمعيار محدد وتكوين حد معين من المخصصات لمقابلة الخسائر المحتملة.

8-منح مراقب البنوك سلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الممارسات غير السليمة: وقد يشمل ذلك إمكانية فرض غرامات أو إيقاف بعض أوجه النشاط أو مساءلة لبعض مسؤولي البنوك.

المطلب الثالث: دور الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي

الفرع الأول: متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في المصارف

تتم الحوكمة المؤسسية في البنوك بالشكل الملائم حتى تتم الاستفادة بأكمل وجه من المزايا التي توفرها، لذا يجب توفر نموذج جيد للحوكمة مما يساعد في التطبيق السليم للحوكمة ونذكر منها:[1]

- تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك وكذا القيم والمبادئ الواجب إتباعها وتكون معلومة لكل العاملين داخل البنك.
- التأكد من وجود نظام رقابة داخلية وفعّال لبناء طاقات في الحوكمة.

* ضرورة وجود رقابة خارجية على مختلف مجالات العمل بهدف ضمان حياد وسلامة وفعالية الرقابة.[2]

* تفعيل دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر المراجعة.

الفرع الثاني: متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك ومدى الالتزام بها.

[1]- بن عزوز بن علي، جبار عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص 12- 13.

[2]- محمد زيدان، ، مرجع سابق ، ص 20.

سنتطرق في هذا الجزء الى الاشارة الى اهم العناصر التي تعتبر ضرورية لإنجاح تطبيق وتنفيذ مبادئ الحوكمة بالبنوك، اضافة الى العناصر التي على اساسها نحكم على مدى الالتزام بها .

أولا :متطلبات إرساء الحوكمة بالبنوك

يوجد عدة ركائز التي تعتبر الاساس الذي تقوم عليه البنوك في تطبيق مبادئ الحوكمة لتحقيق استقرارها، نذكر منها:[1]

1-حقوق الملكية:ان وجود هذا النظام ضروري لاقتصاد ديموقراطي يقوم على اساس السوق ومن الضروري ان تضع قوانين ولوائح حقوق الملكية معايير بسيطة وواضحة تحدد كيفية الجمع بين هذه الحقوق او تبادلها.

2-**اليات الخروج –الإفلاس ونزع الملكية:** ليست جميع البنوك ناجحة وهذا ما دعا إلى وجود قوانين تنظم آليات التصفية والخروج بطريقة منصفة واعتبار هذه الاليات ضرورية حتى يكون من الممكن تصفية الاستثمارات وتحويلها نحو بنوك منتجة قبل ان تنتهي الى تعثرها او افلاسها.

3-**اسواق الاوراق المالية:** سواق الاوراق المالية تؤدي الى انضباط الداخليين بإرسال اشارات الاسعار بسرعة وتمكين المستثمرين من تصفية استثماراتهم بسرعة ودون ان يتحملوا تكاليف كبيرة وهذا بدوره يؤثر على قيم أسهم البنك وقدرته على الوصول الى راس المال.

4-نظام قضائي مستقل وسليم: لن تكون للأساسيات السابقة اي اهمية تذكر في غياب نظام قضائي سليم ينفذ القوانين باستمرار وبكفاءة ونزاهة وكذا المحافظة على احترام القوانين.

5- **العلاقات الجيدة بين اصحاب المصالح:** تؤثر مراعاة النزاهة والعدالة في العمل وتحمل المسؤولية وقبول المحاسبة والشفافية تجاه المساهمين واصحاب المصلحة لا يقتصر على تحسين سمعة البنك وجذب رؤوس الاموال فقط بل يعطيها ميزة تنافسية فأصحاب المصالح يدركون بان مصيرهممرتبط جزئيا بآداب البنوك وخاصة المودعون والعكس بالعكس.

ثانيا: تقييم مدى التزام المصارف بتطبيق وتنفيذ مبادئ الحوكمة

ينبغي على البنوك تقديم قائمة من المعلومات وعرضها حيث انها تفيد في التحقق من المستويات الالتزام وتطبيق هذه المبادئ ومقارنتها،ومن هذه العناصر نجد في القائمة:[2]

[1] – هالة حلمي السعيد، **الحوكمة من المنظور المصرفي**، البنك المركزي المصري، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر فيفري2003، ص ص:25-39.

[2] – مؤسسة التمويل الدولية،حوكمة الشركات:قائمة طلب معلومات المؤسسات المالية،ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر،2003، ص01-07 بتصرف.

1- هيكل الملكية:تقديم مخطط يحدد اهم الشركات والبنوك المساهمة والبنوك القابضةوالبنوك التابعة،مع بيان ملكية حق الانتفاع النهائية ونسبة أسهم كل طرف مما سبق.

2- هيكل الحوكمة: تقديم مخطط يحدد هيكل حوكمة الشركات من حيث الاجهزة المنوط بها حوكمة البنك والجهة التي ترفع تقاريرها امامها،بما في ذلك اجتماعات المساهمين ومجلس الادارة ولجان المجلس والادارة العليا ولجان الائتمان والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ووحدات الادارة الرئيسية.

3- العمليات الرئيسية والأحداث الهامة: تقديم فحوى التطور الزمني للعمليات الرئيسية والاحداث الهامة التي وقعت في الفترة الاخيرة،وعلى الاخص الاستحواذ على بنوك أخرى واندماجات وإعادة الهيكلة وبيع او شراء الاصول،اضافة الى تحديد الاحداث الهامة التي تم الافصاح عنها في الاسواق المالية.

4- السياسات المتعلقة بحوكمة الشركات :وهي سياسات او مواثيق و دلائل العمل التي تم وضعها من اجل تحديد اسلوب البنك لتحقيق الادارة الرشيدة وكذلك ادوار العاملين به ومسؤوليات مجلس الادارة وتكوينه وممارسة الشفافية والافصاح.

5- رزنامة عمل البنك : تقر الادارة العليا ومجلس الادارة على مواعيد احداث البنك على مدار السنة،بما في ذلك مواعيد انعقاد اجتماعات المساهمين ومجلس الادارة.

6- ميثاق حوكمة الشركات الخاص بالبنك: يحتفظ البنك بميثاق الحوكمة الخاص به او اي سياسات او ارشادات تحدد ممارسات الحوكمة فيها وعلى الاخص دور مجلس الادارة، واهم الاجراءات التي يتبعها البنك من اجل ضبط الالتزام بهذا الميثاق الخاص به.

7- ميثاق أخلاق المهنة: يجب ان تتوفر في البنك على ميثاق يحكم اخلاقيات المهنةالمصرفية فنجد منهم الموظفين الذين يخضعون له،وكيف يمكن للبنك ايصال مبادئه الاخلاقية الى موظفيه، وكيف تتم عمليات مراقبة الالتزام بهذه المبادئ.

8- مسؤولية الالتزام: أي الشخص الذي يعد مسؤول مسؤولية أساسية داخل البنك على التزام هذا الأخير بالقانون وعقد تأسيسه وسياساته فيما يتعلق بالحوكمة الرشيدة ،اي الدور الذي يلعبه مجلس الادارةفيما يتعلق بالشفافية والإفصاح والتعامل مع المساهمين ،كما يفصح البنك للمساهمين على اساس دوري عن مدى التزامها بقواعدها فيما يتعلق بالحوكمة .

9- هيكل مجلس الإدارة وعمله: يمكن تقييمه من خلال:

- تقديم قائمة بأعضاء مجلس الإدارة الحاليين بالإضافةإلى سيرتهم الذاتية ملخصة التي تحتوي على الاقل على موقعهم داخل البنك ومإذاكانوا من بين المساهمين المديرين او المساهمين المسيطرين والبنوكالأخرى التي يعملون لصالحها.

– لمجلس الإدارة دور فيما يتعلق بالالتزام باللوائح التنظيمية والعلاقات القائمة مع قواعد القطاع المالي بما في ذلك مخططات، كما يسمح للمجلس الحصول على مراسلات بين البنك وواضعي النظم التي تشمل التقارير الدورية.

10– الإفصاح والشفافية: ومن أهم ما يتعلق بالإفصاح والشفافية يتمثل في:

– وصف الضوابط الداخلية للبنك والمراجعة الداخلية وأي جهة ترفع لها التقارير ،وكذلك تحديد الدور الذي يلعبه الدور المنتدب ورئيس المحاسبين بالإضافة الى دور لجنة المراجعة المحاسبية في مجلس الادارة والاطراف التي تتعامل معها على مدار السنة.

– تحديد السياسات التي يتبعها البنك فيما يتعلق في اختيار المراجعين الخارجيين مع تحديد مسؤول عن المراجعين الخارجيين من الناحية الشكلية والعملية وكذلك الخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع الخارجي للبنك.

الفرع الثالث: أبعاد تنفيذ الحوكمة المصرفية

للتنفيذ الجيّد للحوكمة المصرفية لابد من توفر بعدين أساسيين: بعد داخلي وآخر خارجي، يتمثل البعد الخارجي في القواعد الاحترازية بينما البعد الداخلي فيتمثل في طريقة إدارة البنك.[1]

أولا: البعد الخارجي: القواعد الاحترازية

يمكن تعريف القواعد الاحترازية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض من أو التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، ويجب أن توضع هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين أساسيين وهما النظام المالي وحماية حقوق الدائنين، تهدف هذه القواعد الاحترازية إلى تحقيق النسق بين شروط المنافسة البنكية، نقدية السلامة البنكية وتطوير نشاط البنوك.

1– تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة: إنّ الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء وتعزيز المنافسة البنكية، لأن البيئة التنافسية تسمح للنظام البنكي بالتطور والمحافظة على استقراره وقوته.

2– تقوية السلامة البنكية: تعتبر النظم الاحترازية هدفا بالغ الأهمية للوقاية من أي أزمة قد تسبب ضعفا للنظام البنكي، لهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للرقابة بشكل دائم أو المحافظة على استقرار النظام البنكي للحفاظ على الثقة في هذا النظام وتجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات البنكية.

3– تطوير نشاط البنوك: لقد أثرت موجة الابتكارات والتطورات المالية التي حدثت في هذه السنوات الأخيرة على وظائف البنوك، ظهور أسواق جديدة، عمليات جديدة، ممارسات بنكية جديدة، لذا يجب أن تتماشى القواعد الاحترازية مع هذه التغيرات فيما يتعلق بتطور محاسبة العمليات.

4– الكفاءات والمهارات: يعد توافر عدد من الإستراتيجيات المؤهلين في المصرف مع وجود كفاءات تتمتع بالمهارات اللازمة التي حددها مجلس الإدارة وأيضا وجود أعضاء مجلس إدارة يتمتعون بالاستقلالية الكافية

[1]– سعاد عون الله، مرجع سابق، ص ص 198– 139.

والمعرفة الفنية كثيرة لا يستهان بها في دعم العمليات المصرفية وتعزيز أدائه المالي، ويتطلب هذا أن يتصف أعضاء مجلس الإدارة بالقدرة على إصدار الأحكام معبرا عن رؤية الإدارة وكبار المساهمين وذلك من خلال الاستفادة من تجارب المؤسسات المالية الأخرى في الإدارة من شأنها تطوير الخطط الإستراتيجية نظرا لتزايد تعقيد العمل المصرفي وتسارع وتيرة التغير في الأسواق المالية وممارستها.

5- **الهيكل التنظيمي:** يكفل وجود هيكل تنظيمي للمصرف تحديدا دقيقا لمدى فعالية وواجبات نظام الحوكمة المصرفية، لذا يشير مصطلح الهيكل التنظيمي إلى ذلك البناء الذي يحدد التركيب الداخلي للمصرف ويحدد كيفية توزيع مهام المصرف وكيفية الحصول على موارده، فضلا عن كيفية تقرير العلاقات وتحديد المستويات في السلم التنظيمي، ويوضح أيضا التقسيمات والتنظيمات فضلا عن الوحدات الفرعية التي تؤدي مختلف الأعمال اللازمة لتحقيق أهداف المصرف، كذلك يبين الإطار العام للصلاحيات والمسؤوليات وإجراءات تفويضها، فإن توفر ذلك يضمن وجود ركيزة لبناء نظام حوكمة مؤسسية جيدة للمصارف.

6- **التشريعات والأنظمة القانونية:** تسهم التشريعات والأنظمة القانونية في تعزيز وتدعيم البنية العامة لنظام الحوكمة المؤسسية من خلال قولبة الأطراف العامة لعناصر هذا النظام والمتابعة المستمرة لمخرجاته باعتبار أن البيئة التشريعية هي الأساس في تطوير ممارسات هذا النظام وتطبيقه وتناول رسما دقيقا لحدود عناصره وأطره العامة.

لمواجهة ارتفاع المخاطر البنكية قامت السلطات الدولية مثل لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بوضع معايير للرقابة، والتي يجب على البنوك احترامها والعمل بها من أجل ضمان السيولة والملاءة المالية تجاه عملائها.

ثانيا: البعد الداخلي: (طريقة ادارة البنك)

يتمثل البعد الداخلي للحوكمة المصرفية في الأساليب الإدارية التي تدار بها هذه الأخيرة، ويمثل مجلس الإدارة الآلية الداخلية، حيث يلعب دورا محوريا في رقابة الإدارة حيث لم يعد مجلس الإدارة بعد يساهم في خلق القيمة فقط، بل هو جهاز سلطة وسيطرة، والبحث عن الفرص وخلق معايير اجتماعية.

ولمجلس الإدارة دور رئيسي في رقابة الإدارة وهذا من شأنه أن يخفض من تكاليف الوكالة وذلك من قدرة الإدارة العليا المسؤولة عن وضع القرارات من ممارسة أي نشاط قد يضر بمصالح البنك ومصالح المساهمين وأصحاب المصالح، لذلك فإن حجم وتشكيل المجلس يعتبر من السمات أو الخصائص المهمة التي تؤثر على فاعليته وكفاءته في رقابة الإدارة.[1]

[1]- هشام بورمة ،**الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ص 135.

الفرع الرابع: دور الحوكمة في رفع كفاءة البنوك:[1]

يعتبر موضوع الكفاءة المصرفية ومحدداتها موضوعا بالغ الأهمية لما تلعبه المنشآت المصرفية من دور رئيسي في تمويل الاقتصاد من خلال الوساطة الذي تلعبه بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، لذلك تعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء لهذه المنشآت وتحليل العوامل المحددة لذلك أمرا ضروريا يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين حلى حدّ سواء.

وتتمثل الكفاءة في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يمكن أن نقول أنّ المنشأة الكفؤة إذا تم تحقيق النتائج مع استعمال عقلاني ورشيد للوسائل المتاحة.

وكما خلصنا مما سبق أن الحوكمة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المختلفة، والحدّ من استغلال المديرين لمركزهم وتوفرهم على المعلومات في تسيير المنشأة وفقا لأهدافهم الشخصية، أي أنها تهدف للتقييم العادل لخلق القيمة بين مختلف الأطراف مما يؤدي إلى الرفع من كفاءاتها الثقيلة، كما أنّ وضع أسس للعلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح ووضوح حقوق وواجبات كل طرف مما يدفع من إمكانية استغلال الوسائل المتاحة بشكل امثل ومن رفع مستوى كفاءة المصرف، ويمثل الإشراف الكفء على البنوك مكون رئيسي لتقوية البنية الاقتصادية خاصة في مجال تعبئة المدخرات، وتسمح مهمة الإشراف بالتأكيد على أنّ البنك يعمل في حالة من الأمان والدقة وأنّ رأس المال المملوك وكذا الاحتياطات كافيان لمواجهة المخاطر التي تتزايد في مجال الأعمال، وعليه ففي مجال تحقيق الإشراف الكفء على البنوك مراعاة الأسس التالية:[2]

- تحقيق الاستقرار والثقة في النظام المالي ومن ثم خفض المخاطر والخسائر للمودعين والمقرضين وأصحاب رؤوس الموال وحملة الأسهم، وهو الهدف الأساسي من الإشراف على البنوك.
- تشجيع الإشراف على العمل وفق نظام السوق من خلال الحوكمة الجيدة من خلال بناء هيكل مناسب والإقرار بمسؤوليات مجلس الإدارة والمديرين وتحسين شفافية السوق والرقابة الجيدة.
- يتم تنفيذ الإشراف الكفء بالرقابة على العمليات بصفة مستقلة وبالوسائل والقوة التي تمكن السلطات من جمع المعلومات التي تعمل على تقوية القرارات المتخذة.
- يجب أن يدرك المشرفون طبيعة الأعمال المنفذة بواسطة البنوك وتامين التوسع الممكن في الأعمال والأنشطة، والذي يعمل على درء المخاطر الناتجة عن هذا التوسع.

[1] – عبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص ص 213-214.

[2] – عبد العالي محمدي، **دور محافظ الحسابات في تفعيل اليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والاداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،06-07ماي2012، ص7.

- يتطلّب الإشراف على البنوك إمكانية تقدير المخاطر بصورة فردية او عامة وتخصيص مصادر الإشراف وفقا لذلك.
- يقوم الإشراف بالتأكد من أنّ البنوك لديها مصادر ملائمة لمواجهة المخاطر متضمنا ذلك رأس المال وهيكل الإدارة ونظام رقابة فعّال.

ومن الضروري أن تأخذ نظم الإشراف في الاعتبار طبيعة المخاطر التي تدخل في سوق البنوك المحلية، فعملية الإشراف على البنوك هي وظيفة ديناميكية تحتاج إلى التغيير في الأسواق وبالتبعية يجب أن يكون الإشراف مجهزا بأعمال الفحص الدوري على البنوك، وكذا المراجعة الفترية لسياسات الإشراف والإمدادات العملية في ضوء الاتجاهات الحديثة، فلذا من الضروري وجود إطار قانوني مرن يمكّنهم من أداء ذلك.

وهناك عوامل لازم توافرها لممارسة الحوكمة المؤسسية الجيدة في البنوك:[1]

- اصدار البنك المركزي لقواعد رقابة خاصة بالحوكمة المؤسسية تكون مقبولة ومعترف بها من جميع الأطراف ذات العلاقة.
- يجب ان تكون لدى مجالس الإدارات بالبنوك القناعة الكافية بأهمية هذه القواعد والضوابط فيما يساعد على تنفيذها
- توفير إستراتيجية واضحة يمكن على أساسها قياس مدى نجاح البنك ومدى مساهمة الادارة والافراد في هذا النجاح.
- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الادارة وتنوع خبراتهم وادراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة المؤسسية ،وضرورة توافر مستويات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل بنك.
- ضرورة توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمالوأنشطةالبنك والإدارة[2].

وللإشارة فان العوامل اللازمة لإنجاح الحوكمة في المؤسسات المصرفية لا تختلف كثيرا عنها في الشركات العامة ان لم تكن متطابقة، علما بان الاختلاف ينجم عن ان السلطة الاشرافية في حالة المصارف تشمل المصرف المركزي او سلطة النقد وما تفرضه من اجراءات رقابية ذات طبيعة خاصة، بالإضافة الى الطبيعة الخاصة التي تختص بها المصارف.

[1] عبد الرزاق حبار، مرجع سبق ذكره، ص213-214.

[2] محمد مصطفى سليمان ،**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري** ، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر،2006،ص117

الشكل رقم (03): مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة

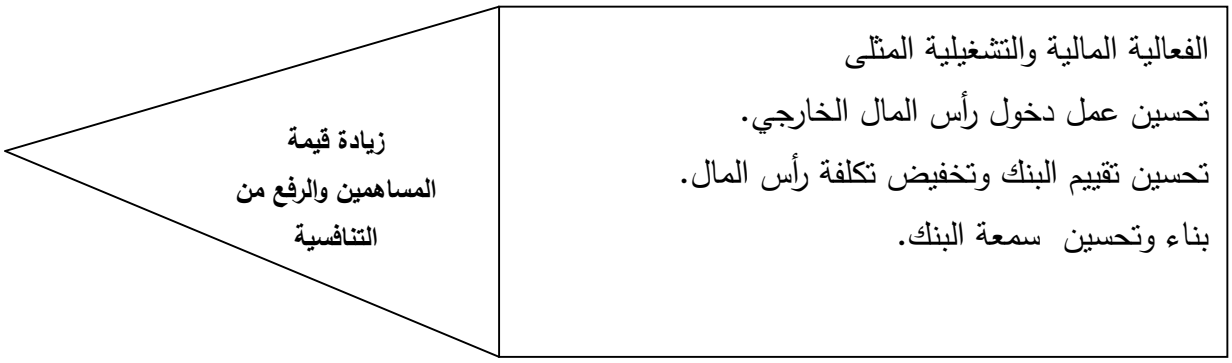

المصدر: سعاد عون الله، سعاد عون الله، ، **إستراتيجيات إدارة التعثر المصرفي –تجارب الدول العربية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص:128

كما تعتبر الحوكمة المؤسسية مكون رئيسي لتقوية البنية الاقتصادية خاصة في مجال تعبئة المدخرات ويؤدي تطبيقها الى نتائج ايجابية متعددة اهمها:[1]

- زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد
- تشجيع المؤسساتي تقترض من البنوك بتطبيق قواعد الحوكمة والتي من اهمها الافصاح والشفافية والادارة الرشيدة،مما يؤدي لانخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والاقلال من التعثر.
- التأكيد على ان البنك يعمل في حالة من الامان والدقة وان راس المال المملوك وكذا الاحتياطات كافيان لمواجهة المخاطر التي تتزايد في المجال المصرفي
- تحقيق الاستقرار ففي النظام المالي ومن ثم خفض المخاطر وخسائر المودعين والمقرضين واصحاب رؤوس الاموال
- العمل وفق السوق من خلال بناء هيكل مناسب واقرار مسؤوليات مجلس الادارة والمديرين وتحسين شفافية السوق والرقابة الجيدة.
- ومن ثم يؤدي تطبيق البنوك للحوكمة الى نتائج ايجابية متعددة اهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد كما ان التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من اهمها الافصاح والشفافية والادارةالرشيدة، ويؤدي تطبيق المصارف لمبادئ الحوكمة الى انخفاض لدرجة المخاطر عند القيام بتعاملاتها والاقلال من التعثر.

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 212

وعليه فالحوكمة المصرفية توفر معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والرشوة وسوء الادارة بقدر يؤدي الى كسب المتعاملين مع المصرف والعمل على استقرار السوق المصرفي، كما تؤدي دورا هاما في وقاية المصرف من الوقوع في المشاكل المحاسبية، ولهذا اصبحت تلعب دور حاسم لا سيما في تقليص السبب الاداري اي المخاطر التشغيلية الذي يمثل في اغلب الدراسات والابحاث اساس نشوء مشملة الاستقرار.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة في تطبيق الحوكمة المصرفية والاستقرار المصرفي

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1- دراسة مشري حليمة: ماستر 2016، بعنوان: "**دور وأهمية مبادئ الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، دراسة حالة بنك التنمية المحليةBDL، جامعة مستغانم، هدفت الدراسة إلى طرق إدارة البنوك المصرفية والبحث عن الوسائل لتسيير ودعم ثقافة الحوكمة التي من شأنها أن تساعد على زيادة فعالية البنوك، كما هدفت إلى إبراز الدور المهم ودعم حوكمة البنوك.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها توفر المنظومة المصرفية مجموعة من العوامل الإيجابية المساعدة على نجاح عملية تنسيق النشاط مع العاملين هما خصوصيات الاقتصاديات المنفردة والمشاكل التنظيمية والتشريعية.

2- دراسة الأستاذ شريفي عمر: عنوان المداخلة: **دوروأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، جامعة سطيف،لقد بينت الدراسات اهمية الحوكمة السليمة في البنوك بعدما تزايدت العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في القطاع المصرفي وذلك في ظل عولمة الأسواق المالية وسياسة التحرير المصرفي التي تنتهجها البنوك، ويعتبر بيئة العمل المصرفية عامة نتيجة للعولمة المصرفية.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

1- حسين بلقاسم غصان، عبد الكريم أحمد قندوز: **في دراسة تحت عنوان قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية**، 2005/ 2009.

حيث حاول الباحثان قياس استقرار البنوك العاملة بالسعودية خلال الفترة 2005- 2009، وتمت هذه الدراسة بالاعتماد على طريقة البيانات المدمجة، وقد توصل الباحثان إلى أنّ نسبة القروض الممنوحة إلى الأصول تساهم في تدني مستوى الاستقرار، أما نسبة تكاليف التشغيل إلى الدخل فلها دور محايد في تحقيق الاستقرار، كما أنّ ضعف التنافسية يؤثر سلبا على الاستقرار.

2- دراسة رامي حسن الغزالي، ماجستير جامعة غزة 2015، بعنوان: "**دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، دراسة تحليلية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في منع حدوث التعثر، واعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة من خلال التقارير المالية والإدارية المعتمدة على اللوائح المنظمة للشركات وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن بورصة فلسطين لعام 2014، ولغرض القيام بهذه الدراسة للوصول إلى نسبة تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة وكذلك درجة الاستقرار والائتمان لتلك الشركات، وأظهرت النتائج لوجود أثر ذات دلالة إحصائية لتطبيق الشركات والاستقرار المالي والمصرفي لها.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية

من خلال عرض التعقيب على الدراسات والأبحاث السابقة نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن أن كل دراسة وموضوع بحث فيها واتسمت بخاصية معيّنة ، كما حاولنا الربط بين مختلف افكار وأهداف هذه الدراسات من اجل الوصول إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى معرفة الحوكمة المصرفية وأثرها في تحقيق الاستقرار المصرفي، ويمكن تلخيص ميزات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- اختلفت الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة، فمنها ما اعتمدت على أسلوب الانحدار الخطي البسيط، استخدام المقارنة أو الوصفي او الوصفي التحليلي أو استقصاء آراء المختصين عن طريق الاستبيان.

أما دراستنا فاعتمدت على دراسة تطبيقية في بنك السلام حول الحوكمة المصرفية وأثرها في تطبيق الاستقرار المصرفي، وذلك باستعمال مؤشرات الصلابة المالية والاستقرار Z. SCORE.

- ركزت جل الدراسات على أهمية الحوكمة في المؤسسات المالية، أما دراستنا فركزت على أثرها في تحقيق الاستقرار المصرفي.
- اختلفت من حيث النتائج المتوصل إليها فنجد دراسات ركزت على أنّ الشركات التي تقوم باستبدال مديرها التنفيذي بمدير آخر من خارج الشركة تعاني من احتمالية الإفلاس وأخرى التي تكون في استقرار لديها نسبة عالية من أعضاء مجلس الإدارة من خارج الشركة مقارنة بالشركات التي تعاني من عدم الاستقرار، وأخرى على تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية لم ترقٍ إلى المستوى المطلوب، كما أنّ نسبة الملاءة ومردودية الأصول تساهم إيجابا على الاستقرار المصرفي.

خلاصة الفصل:

نستطيع من خلال ما تقدم في هذا الفصل التوصل إلى أثر الحوكمة المصرفية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي، حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعبر الحوكمة المصرفية على الأساليب والإجراءات الخاصة بكيفية إدارة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لشؤون نشاط البنك.
- هناك مجموعة مبادئ ينصح بها لنجاح الحوكمة من أبرزها مبادئ الحوكمة التي ركزت على الحوكمة المصرفية.
- إنّ التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة من شأنه أن يساعد على تحسين الأداء المالي لكل الأطراف الفاعلة في القطاع المصرفي مما يساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي.

وسعيا منا لمعرفة دور الحوكمة في تطبيق الاستقرار المصرفي على مستوى البنوك الجزائرية قمنا بدراسة تطبيقية على مستوى بنك السلام الجزائر بالبليدة.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية حول الحوكمة المصرفية وأثرها في تحقيق الاستقرار المصرفي

تمهيد:

بعدما تطرقنا الى الجانب النظري من الدراسة خلال الفصل الاول حيث تناولنا الجانب النظري المتعلق بالحوكمة المصرفية والاستقرار المصرفي وأثرها على تحقيقه واهم الدراسات السابقة التي قامت بالبحث في الموضوع هذا، ومن خلال هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة تطبيقية على مستوى بنك السلام الجزائر بولاية البليدة حيث قمنا بدراسة تحليلية وقياس الاستقرار هذا المصرف بمؤشر **z-score** قصد معرفة وضعية هذا الاخير.

لذلك سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول:ماهية بنك السلام الجزائر

المبحث الثاني: تحليل وقياس استقرار مصرف السلام الجزائر حسب مؤشر z-score

المبحث الأول: ماهية بنك السلام الجزائر

المطلب الأول: تقديم بنك السلام

يعتبر بنك الجزائر ثاني بنك إسلامي من حيث النشأة بعد بنك البركة الجزائري، للتعامل بالطرق التقليدية من بين أهم البنوك الإسلامية على المستوى الوطني، لأنه يسعى إلى تنمية الاقتصاد من خلال تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عند تعامله مع زبائنه، وسنحاول في هذا الفصل التعريف بالبنك ونشأته، كما سنتطرق إلى اهم أنشطته.

الفرع الأول: تعريف ونشأة بنك السلام الجزائر[1]

بنك السلام الجزائر هو إحدى المؤسسات التي كانت ثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي الذي تم فيه تأسيس بنك السلام الجزائر بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بـ 72 دينار جزائري (100 مليون دولار).

وبنك السلام الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجات السوق والمتعاملين والمستثمرين.

الفرع الثاني: نشاط بنك السلام الجزائر

يؤدي بنك السلام الجزائر العديد من الأنظمة المهمة والمتعلقة بالأنشطة التنظيمية والتجارية والرقابية الشرعية والأنظمة الآلية المتعلقة ببيئة الأجهزة والشبكة والموارد البشرية.

اولا:الأنشطة التنظيمية لبنك السلام الجزائر: وتتمثل فيما يلي:[2]

1- متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير التدقيق المالي والمؤسساتي:

بناءً على طلب البنك المركزي في نهاية 2011 تم إخضاع جميع البنوك إلى تدقيق خارجي مالي مؤسساتي، وقام بنك السلام الجزائري لهذا الغرض بإجراء مناقصة أعلنت عبر الجرائد الوطنية وانتهت إلى اختيار اكبر مكاتب الخبرة الدولية لتنفيذ هذه المهمة وهو مكتب KPMG، وقد أثبت هذا المكتب بعد تدقيقه على طريقة نمو وتطور بنك السلام الجزائري حسب المعايير الدولية المعتمدة في البنوك الإسلامية في بقية الدول الأخرى، وقدم مكتب KPMG توصيات هامة من أجل استكمال استمرار هذا النمو، وبناء عليه وضعت الإدارة التنفيذية بالبنك جدولا وبرنامجا زمنيا لتنفيذ هذه التوصيات.

---

[1]- الموقع الرسمي لبنك السلام.

[2]- التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لسنة 2012.

2- الإجراءات التنفيذية:

بهدف مراجعة وتحديث إجراءات بنك السلام الجزائري بما يتماشى والنمو المستمر للبنك قامت الإدارة التنفيذية بمراجعة وتحديث ثلاثين إجراء منها جميع الإجراءات المتعلقة بنشاط فروع البنك إضافة إلى ثلاثة عشر نص تنظيمي تمت المصادقة عليه.

3- حوكمة البنك:

في إطار التزام بنك السلام الجزائر قامت الإدارة التنفيذية بالبنك باستصدار مجموعة من القرارات تمضي بتشكيل عدد لجان أهمها:[1]

- لجنة الجرد المادي للمصرف.
- لجنة المتابعة والتحصيل.
- لجنة مراجعة ومصادقة الإجراءات.
- لجنة العقود والنفقات.
- لجنة متابعة تنفيذ إجراءات المصرف.
- لجنة المراجعة والترجمة.

كما تم إنشاء:[2]

- مركز التدقيق لتجميع الوثائق العلمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- دائرة التمويل الإيجاري لتسيير وتطوير نشاط التمويل الإيجاري على مستوى المصرف.
- دائرة الإفصاح والتخطيط المالي المنوطة بإعداد الإفصاحات القانونية وإعداد الميزانية ومتابعة أدوات الرقابة على التسيير.
- خلية الامتثال ومكافحة تبييض الأموال.

ثانيا: جوانب النشاط الأخرى: وتتمثل فيما يلي:[3]

1/ النشاط التجاري: بلغ عدد متعاملي بنك السلام الجزائري نهاية سنة 2017 خمس مائة وثلاثة وخمسون مليون دولار متعاملا بنسبة نمو فاقت 188 مقارنة مع سنة 2016 وتم خلال سنة 2015.

- دراسة 795 طلب تمويل (285 تسهيلات دائمة و510 تسهيلات مؤقتة).
- اعتماد إستراتيجية تنويع المحفظة من خلا ل استقطاب أهم المتعاملين من مختلف القطاعات بالجزائر.
- إطلاق الخدمة الإلكترونية مباشرة و"كذا بطاقات الدفع آمنة".

[1]- التقرير السنوي لبنك السلام 2012.

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر 2017

- اعتماد إستراتيجية التضييق التجاري للمتعاملين من أجل تحسين الخدمات المصرفية.
- المشاركة في تظاهرات اقتصادية للترويج لخدمات المصرف.
- تسويق دفاتر الادخار لتوفير شكل منتوج تحت تسمية "أمنيتي".

– تسويق خدمة الصناديق الحديثة تحت تسمية "أمان".[1]

2/ الرقابة الشرعية على مختلف معاملات البنك:

يحرص المراقب بالتنسيق مع مختلف مصالح بنك السلام الجزائري وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية على الحفاظ على مطابقة معاملات المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد قام خلال سنة 2012 بعدة مهام من بينها:

- توعية عملاء المصرف بأصول ومميزات الاستثمار والتمويل الإسلامي.
- فحص العمليات التي يقوم بها المصرف والتدقيق عليها.

3/ الأنظمة الآلية المتعلقة ببيئة الأجهزة والشبكة:

تم خلال إنجاز مشاريع متعلقة بنظم المعلومات أهمها:

- تطوير برنامج تسيير سقوف التسهيلات.
- تحديث برنامج سويفت من النسخة ستة إلى سبعة.
- تطوير برنامج الطباعة Stream الطور الثاني.
- تفعيل تقنية إرسال كشف حسابات المتعاملين نهاية كل شهر عبر الإميل (AVIS).
- تطوير برنامج تقرير العمل المركزي.
- تحديث النظام (Exchange) من النسخة 2007 إلى .2010

4/ الموارد الأولية:

قامت إدارة الموارد البشرية خلال سنة 2012 بإنجاز المشاريع التالية:

- إنشاء نظام المعلومات الخاص بتسيير الموارد البشرية.
- إعداد البطاقات الوصفية لوظائف الفرع.
- تقييم الأداء الشهري والسنوي للموظفين حسب النموذج المعتمد.

[1]– محمد هشام القاسمي الحسني، **عرض تجربة مصرف السلام الجزائري في التمويل الإسلامي**، مداخلة مقدمة إلى ملتقى حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات يوم 2010/02/09، الجزائر، ص 01.

الفرع الثالث:إدارة مخاطر بنك السلام[1]

اولا: تنظيم ادارة المخاطر

تتمثل تسيير المخاطر التي يمكن للمصرف التعرض لها في تأسيس منظومة داخلية لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية التابعة للنشاط المصرف على ممتلكاته ونتائجه من اي وقت

وتتم مراقبة هذه المخاطر عن طريق:

- الهياكل التنفيذية حسب التخصص وهياكل الرقابة وكذا إدارة المخاطر
- اللجان الداخلية: تؤسس حسب فئة المخاطر، وهي تابعة للمديرية العامة كما تديرها لجان تابعة لمجلس إدارة المصرف.

ثانيا: تصنيف المخاطر

وتصنف إلى:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر العملياتية
- مخاطر السيولة

ومن بين أهم المعايير المعمول بها في تسيير هذا النوع من المخاطر نذكر:

* **توزيع المخاطر:** وتتمثل في عدم تركيز نشاط التمويل على زبون أو مجموعة واحدة أو حتى على مستوى قطاع نشاط واحد، لذلك يحرص بنك السلام على تطبيق نظم بنك الجزائر المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى احترام معايير التسيير الدولية، لذا فقد قام المصرف بإنشاء لجنة تصنيف ومخصصات تكمن مهمتها الأساسية في إعادة تقييم محفظة التسهيلات وفق تعليمات بنك الجزائر وتحديد مستوى المخصصات المناسب.

* **تنويع التسهيلات:** توزع محفظة المصرف بين التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل والالتزامات غير المباشرة ومن جهة أخرى تضم مديرية التمويلات قسم للدراسات الاقتصادية يركز على دراسات السوق وبناء على ذلك يقوم بتحديد قطاعات النشاط القابلة للنمو وكذا تطور بعض القطاعات الاقتصادية تسمح هذه الدراسات للمصرف بوضع حدود للائتمان حسب قطاع النشاط.

* **جمع الضمانات:** تتمثل في الضمانات المتعلقة بالتسهيلات الممنوحة للزبائن كالضمانات المالية، الرهون والتأمينات النقدية..

[1] المصدر بنك السلام الجزائر.

للتذكير أن الضمانات الحقيقية تخضع للمصادقة من قبل إدارة الشؤون القانونية كما تتم متابعتها من قبل إدارة التمويلات.

كما توجد مخاطر تشغيلية وترتبط باحتمال حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لخطأ في البرامج المعلوماتية في معالجة العمليات أو نتيجة الأخطاء ارتكبت من قبل الموظفين.

يعمل المصرف على التقليل من هذه المخاطر عن طريق وضع إجراءات وسياسات بهدف تقييم ومراقبة هذا النوع من المخاطر.

ولقد تم تأسيس خليتين للأشراف على هذه المهمة وهما:

- خلية المخاطر العملياتية
- خلية الامتثال

من جهة أخرى أنشأ المصرف إدارة مكلفة بحماية الأنظمة المعلوماتية لآجل احتواء جزء من المخاطر العملياتية حيث يتم ضبط هذه المخاطر عبر تطوير أداتين أساسيتين تتمثلان في تحليل النتائج على النشاط في حالة الكوارث والأضرار وإطلاق مشروع مخطط استمرار نشاط المصرف واستقراره.

كما يوجد مخاطر السيولة التي يقصد بها خطر التواجد بصفة هيكلية في حالة عجز عن الوفاء بالتزامات تسديد المبالغ المستحقة اتجاه الزبائن أو أشخاص آخرين عند بلوغ الأجل المحدد لذلك،مما يؤدي إلى تكبد خسائر ضخمة أو تهديد وجود المصرف أو عدم استقراره

لهذا أنشا المصرف لجنتين:[1]

لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم، وأوكلت لهما مهمة إعداد الوسائل التي تسمح له بامتلاك نظرة واضحة على المدى القصير عن العناصر المكونة للخزينة لتجنب مواجهة أي مخاطر.

كما يمتلك المصرف أداة تحليل وقياس ومتابعة مختف المخاطر التي قد تطرأ أثناء تنفيذ العمليات وهي تتمثل في تقرير ربع سنوي يتم أعداده من قبل إدارة المخاطر ويوجه إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة ويعرض التقرير مختلف المخاطر بتعريفها وتحديد أدوات قياسها وأدوات التحوط من أثارها على نشاط المصرف وبالتالي التسيير الفعال والإدارة الرشيدة.

كما تم خلال سنة 2017 اعتماد العديد من السياسات المنظمة لأنشطة المصرف والمؤطرة لإدارة وتسيير المخاطر.

[1] محمد هشام القاسمي الحسني، مرجع سابق، ص 02.

المبحث الثاني: تحليل وقياس الاستقرار لمصرف بنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة2010-2017

المطلب الأول: تحليل مؤشرات السلامة المصرفية.

لدراسة مدى تمتع مصرف السلام والالتزام بمؤشرات الصلابة المالية من اجل الحكم على مدى مساهمته في تحقيق الاستقرار المصرفي أي ما مدى قدرة المصرف على تحقيق الأمان المصرفي الذي يعتبر عنصرا أساسيا في دعم الاستقرار المصرفي.

الجدول01: بعض مؤشرات السلامة المصرفية لبنك السلام الجزائر خلال فترة 2010-2017

السنة	[1]COOK	[2]ROE	[3]ROA	[4]ROD	[5]LQ
2010	0.7684422763	-0.0253921256	-0.0033969405	-0.0081137691	1.4476091324
2011	0.373233745	0.0877932552	0.061851029	0.6693792992	0.7231979704
2012	0.2785312971	0.098637594	0.0341507882	0.0577050289	0.5446590573
2013	0.2290287258	0.1003956985	0.032026195	0.05292815779	0.4190961481
2014	0.3119176449	0.09880821343	0.0380982442	0.0711180761	0.57690545
2015	0.3522104931	0.0210719312	0.00742712169	0.0127234511	0.6692662689
2016	0.3059886712	0.0755233755	0.02033910153	0.03129608833	0.548150383
2017	0.2144513385	0.076796878	0.0137771395	0.01827360144	0.538932247

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر

الفرع الاول: مؤشر كفاية رأس المال (COOK)

نلاحظ من خلال الجدول نسب الملاءة في تذبذب مستمر طيلة فترة 2010-2017 ولكن بالرغم من أن انخفاض كفاية رأس المال خلال الفترة المدروسة نجد أنّ هذا المؤشر جيد وملائم لمواجهة المخاطر المصرفية أي اكبر من النسبة التي نادت بها لجنة بازل 3 ويعود سبب انخفاض معدل كفاية رأس المال إلى التزام مصرف السلام الجزائر بنظام 14-01 الذي يحدد كيفية حساب معدل كفاية رأس المال.

[1] معدل كفاية رأس المال = إجمالي الأصول / الأموال الخاصة القاعدية

[2] معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية

[3] معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

[4] معدل العائد على الودائع = النتيجة الصافية / إجمالي الودائع

[5] معدل نسبة السيولة = إجمالي الأصول / إجمالي الودائع

الفرع الثاني: مؤشرالعائد على حقوق الملكية (ROE)

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هذا المؤشر عرف كذلك تطورا ملحوظا في معدل العائد على الأموال المستثمرة وهو ما يبين لإدارة الفعالة في الاستغلال الأمثل لمواردها.

ولكن ابتداء من سنة 2015 نلاحظ انخفاضا شديدا راجع لالتزام بنك السلام بالتعليمة 14-01.

الفرع الثالث: معدل العائد على الأصول (ROA)

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدل العائد على الأصول من سنة 2010حتى سنة 2014 وهذا ما يفسر على أنّ المصرف له إدارة فعالة في استثمار مواردها أي أن مصرف السلام يتمتع بكفاءة عالية وفعالة (الحوكمة الجيدة) ويعود سبب هذا الانخفاض من سنة 2015 هو مدى التزام مصرف السلام بنظام 14-01.

المؤشر الرابع: مؤشر السيولة (LQ)

يتبن خلال الجدول أنّ بنك السلام يحتفظ بنسبة سيولة عالية وهذا شيء ايجابي بالنسبة له في مدى قدرة المصرف على سداد التزاماته اتجاه العملاء نتيجة لوجود سيولة كافية لكن هذا يؤثر على المدى الطويل على استمرارية نشاط المصرف وبهذا نجد أنّ نسبة السيولة انخفضت تدريجيا من 2010 إلى 2017 خلا ل الفترة المدروسة .

المطلب الثاني: قياس درجة الاستقرار المصرفي لبنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة 2010-2017

تستخدم الدراسات الأكاديمية على قياس ومتانة واستقرار قطاع المصارف طرق منها تحديد القيمة المصرفية للمخاطر، ولعل من أهمها مقياس Z- SCORE الذي يعتبر أفضل قياس لاستقرار المصرف لأنه يسهل عملية حساب في حالة ما إذا كان المصرف مستقرا أو غير مستقر.

من اجل بلوغ هدف هذا الفرع فإننا سنعمل على معالجته كما يلي:[1]

الفرع الأول: مفهوم مقياس Z- SCORE: يهدف إلى قياس المخاطرة المصرفية على المستوى الكلي للمصرف ويشير إلى عدد الانحرافات المعيارية في عوائد أصول (موجودات) المصرف التي يجب أن تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنفد حقوق الملكية ويصبح المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماتها المالية أو يصبح على عتبة اللاستقرار وبهذا فان هذا المقياس يقيس مدى استقرار المصرف ومن ثم فهو يؤشر على البعد عن التعثر، وفي نفس الوقت تشير إلى انه أكثر استقرارا وبالتالي فعالية وكفاءة إجازة المخاطر المصرفية لديه.

وتحتسب قيمة **Z-SCORE**بقسمة مجموع متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول ومتوسط معدل كفاية رأس المال (**Capital Adequacy**)الانحراف المعياري لمعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)

[1] اليفي محمد، الرقابة المصرفية كاسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري ،مجلة الاقتصاد الجديد ،جامعة خميس مليانة ،2010، ص 84.

حيث أن:

$$Z-SCORE=\frac{\overline{ROA}+\left(\overline{\frac{E}{ASSETS}}\right)}{\delta(ROA)}$$

إذ أنّ:

- E متوسط حقوق الملكية
- Assets متوسط إجمالي الأصول

أما الانحراف المعياري δ(ROA) فيحسب وفق القانون التالي:

$$\delta(ROA)=\sqrt{\frac{\sum(ROA-\overline{ROA})^2}{n-1}} \quad \ldots\ldots\ldots 1$$

إذ أنّ:

ROAi: العائد على إجمالي الأصول للفترة i

n: عدد السنوات

الفرع الثاني: قياسz-scoreفي النظام المصرفي: لغرض اختبار مدى وجود استقرار في المصارف في البيئة المصرفية الجزائرية سنقوم بحساب قيمة z-score لمصرف السلام الجزائر لذا سنعتمد على النسب المعطاة من قبل بنك الجزائر ضمن التقارير السنوية المعدة خلال الفترة 2010-2017.

1- قياس z-score لمصرف السلام: يبين الجدول رقم 2 خطوات حساب قيمة z-scoreانطلاقا من المعادلة رقم1.

جدول2: حساب قيمة Z- SCORE لبنك السلام الجزائر للفترة 2010- 2017

$(ROAi-\overline{ROAi})^2$	$ROAi-\overline{ROA}$	A/E[2]	ROAi[1]	السنة
0,000661661646201828	0,0257227845735	0,76844227625	0,0033969405-	2010
0,000192079055226848	0,01385925882675	0,373233745	0,0361851029	2011
0,000139829303837258	0,01182494413675	0,2785312971	0,03415078821	2012
0,0000940968081020996	0,00970035092675	0,2290287258	0,032026195	2013
0,000248768607650991	0,01577240018675	0,31191764488	0,03809824426	2014
0,000221971928653155	0,0148987223832-	0,35221049310	0,00742712169	2015
E-063,94714594905342	0,0019867425472-	0,30598867117	0,020339101526	2016
0,0000730803498807055	0,0085487045732-	0,2144513385	0,0137771395	2017
0,00163543484550194	-	2,83380419180	0,178606752586	المجموع

المصدر:من إعداد الطالبتان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر خلال فترة 2010- 2017.

واعتمادا على بيانات الجدول رقم 02 فإنّ:

$$\overline{\mathrm{ROA}} = Ave(ROA) = \frac{0,178606752586}{8} = 0,02232584407325.$$

$$Ave\left(\frac{E}{A}\right) = \frac{2,83380419180}{8} = 0,35422552397575.$$

$$\sigma\mathrm{ROA} = \sqrt{\frac{\sum(\mathrm{ROA}-\overline{\mathrm{ROA}})^2}{n-1}} = \sqrt{\frac{0,00163543484550194}{8-1}} = 0,0152850760.$$

[1] معدل العائد على الأصول =النتيجة الصافية /إجمالي الأصول

[2] معدل كفاية رأس المال=الأموال الخاصة القاعدية/إجمالي الأصول

$$z_score=\frac{(0{,}022325844073250{,}35422552397575)}{0{,}0016177}=24.63.$$

يتبين من قيمة z–score لبنك السلام الجزائر وجوب انخفاض الأرباح بأكثر من 24.63مرة عن انحرافها المعياري حتى تستنزف حقوق الملكية، وبالتالي تصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية، ومن هنا نستنتج أن بنك السلام الجزائر يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار بابتعاده مسافة بعيدة عن حدوث التعثر أو الافلاس.

خلاصة الفصل

من خلال تطرق الى الدراسة الميدانية، اعتمادا على دراسة الحالة ببنك السلام الجزائر بالبليدة خلال الفترة 2010-2017 حيث تضمنت هذه الدراسة خصيصا أثر الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي والتمسنا من خلالها أن تحليل وقياس وتحكم الإدارة في الحوكمة المصرفية هو مدى تطبيق مبادئ والممارسات السليمة. باستخدام مؤشرات السلامة المصرفية، وقياس مدى استقرار هذا البنك خلال فترة الدراسة باستخدام مؤشر **z-score**.

لقد حقق بنك السلام قيمة **z-score** مرتفعة خلال الفترة 2010-2017 وهو ما يعني انه يحقق مستويات ربحية مرتفعة ولديه راس مال كاف والذي يعتبر كخط دفاع اول لمواجهة اي خسائر ويتمتع بالقدرة على ادارة المخاطر وبنظام حوكمة جيد وادارة فعالة .

خـــاتمة

خاتمة

تعتبر الحوكمة من أهم المواضيع واكثرها معالجة في مختلف المجالات والتخصصات ،وخاصة الحوكمة المصرفية باعتبار القطاع المصرفي الممول الرئيسي للتنمية ، وذلك بسبب الازمات التي شهدها العالم في السنوات الاخيرة وما خلفته منأثارسلبية،ومن ثم سعت العديد من الانظمة المصرفية الى تبي موضوع الحوكمة المصرفية مواكبة لما جاءت به لجنة بازل2 ولما لها من دور هام في رفع كفاءة واداء البنوك ،وبيان وضبط ادارة الحوكمة المصرفية مما يجعل البنوك على النحو الذي يضمن سلامتها واستقراها في المركز المصرفي .

وفي هذا الإطار سعينا الى الاجابة على السؤال الرئيسي الذي تقوم عليه الدراسة، الذي يدور حول كيف تؤثر الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار في البنوك الجزائرية؟ بالضبط في بنك السلام الجزائر واختبار مدى صحة الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة، حيث جمعت هذه الدراسة بين الفصلين النظري والتطبيقي.

للتذكير بما ورد، يضمن الفصل الاول الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية والاستقرار المصرفي وهذا من خلال التعرف على مختلف المفاهيم المرتبط بها ومبادئها الصادرة عن لجنة بازل، وكدلك تعرضنا لمفهوم الاستقرار المصرفي من خلال ذكر أسسه والعواملالمؤثرة والاجراءاتاللازمة كما تم ايضا التطرق لبعض الدراسات السابقة التيتدور حول موضوع دراستنا، اما الفصل الثاني سمح لنا

بالعودة الى واقع أثر الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار ر المصرفي، وهذا من خلال دراسة تطبيقية التي قمنا بها ببنك السلام الجزائر التي بينت لنا تحليل مؤشرات السلامة المصرفية كما قمنا بقياس درجة الاستقرار المصرفي لبنك السلام الجزائر خلال فترة الدراسة.

اختبار الفرضيات:

لقد أتاحت لنا الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي المتعلق بالحوكمة المصرفية وأثرها في تحقيق الاستقرار المصرفي في البنوك الجزائرية، وللوقوف على مدى صحة فرضيات وتأكيدها، فوجدنا ان:

الفرضية الأولى: مدى التزام البنوك لمبادئالحوكمة حيث انها تعتبر اسهام في المجال وهي الاكثر استخداما ذلك انها تتماشى مع مقررات لجنة بازل في البنوك الجزائرية بالإضافة الى انها ليست حكرا على الدول الاعضاء في اللجنة وهذاما يثبت صحة الفرضية، وهوما تؤكده الدراسات السابقة كذلك.

الفرضية الثانية :اثر تطبيق الحوكمة في تحقيق الاستقرار حيث انه لايزال تطبيق الحوكمة في الجزائر في مرحلته الاولية حيث تتوفر المنظومة المصرفية على مجموعة من العوامل الايجابية التي تساهم في نجاح عملية تكييف النشاط المصرفي مع متطلبات واليات الحوكمة .

وان كان هناك أثار بسيطة لتطبيق الحوكمة ظهرت كالتطور التكنولوجي والعصرنة في البنوك وكذا السيولة المالية وهذا ما تؤكده الفرضية الثانية.

خاتمة

وعليه دلت نتائج اختبار الفرضيات على انه يوجد التزام لتطبيق مبادئ الحوكمة ووجود اثر لكل من الادارة الفعالة لاستغلال الموارد في تحقيق الاستقرار المصرفي ومنع واكتشاف حالات الفساد التزوير وكذلك الغش.

نتائج الدراسة :

من خلال دراسة هذا الموضوع ارتأينا الخروج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في سياق النقاط التالية:

- يظهر بنك السلام الجزائر محل الدراسة التزامه بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية رغم أنّ هذا التطبيق ضمني حيث أن الإطارات الموظفة بالبنك لا تدرك الممارسات التي تقوم بها ضمن إطار الحوكمة.
- ان تطبيق مبادئ الحوكمة سيزيد من قدرة المصرف على منح التمويلات حيث ان الجهات المقترضة ستتعامل مع المصرف بشكل أكثر شفافية ومن ثم ستنخفض درجة المخاطر عند تعاملهامعها، اضافة الى ان المصرف سيكون أكثر دقة في دراسة حالات المقترضين ومن ثم يحد ذلك من التعثر الذي يؤثر بالتبعية على ارباحه.
- بينت النتائج المتحصل عليها من بنك السلام الجزائر ان لتطبيق الحوكمة المصرفية اثر في تحقيق الاستقرار المصرفي
- يتمتع بنك السلام الجزائر بمعدلات ملاءة بنكية مرتفعة.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل اليها،يمكن تقديم بعض الاقتراحات فيما يخص الحوكمة المصرفية ،كمايلي

- إعطاء المزيد من الاهتمام حول موضوع الحوكمة المصرفية مع التركيز على اثرها في تحقيق الاستقرار .

- تمكين المساهمين من امتلاك سلطة قوية في البنوك الامر الذي يعطيهم صلاحية فصل اوتعيين مجلس الادارة ،واتمام العمليات الا بموافقتهم.

- يجب على المدقق الداخلي ان يتمتع بالاستقلالية التي تمكنه من الكشف عن مختلف المخاطر المصرفية.

- على المراجع الخارجي أن يضع برنامج زمني لمراجعة المخاطر المصرفية وتجنب الوقوع فيها او حسن إدارتها.

- على المصارف الاستمرار بالشفافية والإفصاح بشكل دوري لذوي المصالح.

- ضرورة تقديم دورات تدريبية لتأهيل موظفي حيث ان نقص الخبرات هو اكبر المشكلات التي تواجه ستواجه البنوك حال تطبيق الحوكمة نتيجة عدم توفر الخبرات القادرة على إحلال نظام جديد في البنوك.

أفاق الدراسة :

بعد التطرق لهذه الدراسة يمكن ان نقترح بعض المواضيع التي يمكن ان تكون كدراسة مستقبلية حول موضوعي الحوكمة المصرفية والاستقرار المصرفي كونهما يمثلان موضوعا واسعا وحديثا ولاتوجد فيه دراسات كثيرة:

- دور التدقيق الداخلي بالمصارف في حفظ استقرارها ورفع كفاءتها.
- قياس تأثير الحوكمة المصرفية في درجة الامان المصرفي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا–الكتب:

- أحمد علي خيضر، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- جهاد خليل الوزير الحافظ، **دليل حوكمة المصارف**، سلطنة النقد الفلسطينية، 2014،
- الجيلالي محمد حلمي، الحوكمة **في الشركات**، الطبعةالاولى، دارالاعصار، عمان،2015.
- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، الدارالجامعية، الاسكندرية، مصر ،2008.
- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2006.

ثانيا– الاطروحات والمذكرات:

أ– الأطروحات:

- حمزة عمي سعيد، **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة2003–2013**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–،2016.
- سعاد عون الله، **إستراتيجيات إدارة التعثر المصرفي –تجارب الدول العربية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- محمد إليفي، "**أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي بالدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

ب– المذكرات:

- رنا مصطفى دياب، **واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية بالمصارف الإسلامية في فلسطين**، رسالة ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، غزة، 2014.
- مرابط هبة، **أثر الحوكمة في القطاع المصرفي وفق لمبادئ لجنة بازل، مذكرة** مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010.

- ميرة عثماني، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وآثارها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.

ثالثا: المجلات:

- بريش عبد القادر، زهيرغراية،**مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحكومة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية**،2015.
- عبد الرزاق حبار **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربيبحالة دول شمال افريقيا**، جامعة شلف مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع.
- علي بن ساحة وآخرون، **تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الخامس، 2014.
- محمد اليفي، **الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام لمصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد الجديد جامعة خميس مليانة ،2010.
- محمد زيدان، **اهمية ارساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد09، جامعة سطيف،2009
- مريم هني **نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري** مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ديسمبر 2016.

رابعا- الملتقيات:

- أمال الريحاني، **تعزيز الحوكمة في المصارف الجزائرية واقع وآفاق، المؤتمر الدولي الثامن حول دورالحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 19- 20 نوفمبر 2013.
- عادل قرقاد: أبو بكر خوالد، **دور حوكمة المؤسسات المصرفية في محاربة الفساد الإداري والمالي في القطاع المصرفي**، المؤتمر الثامن، "دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019، نوفمبر.

- عبد العالي محمدي، **دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفسادالمالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،06-07ماي2012، ص7.

- عمر شريفي، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمةالمالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المصرفية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20/ 21 أكتوبر 2009.
- محمد زيدان، **أهمية إرساء وتخزين مبادئ الحوكمة بالقطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09، 2009.
- محمد هشام القاسمي الحسني، **عرض تجربة مصرف السلام الجزائري في التمويل الإسلامي**، مداخلة مقدمة إلى ملتقى حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات يوم 2010/02/09، الجزائر.
- نظام الحوكمة فالبنوك **مفاهيم مالية البنك المركزي المصري** المعهد المصرفي المصري، العدد السادس، متاح على الموقع الالكترونيwww.ebi. gov اطلع عليه يوم 15 افريل 2019 على الساعة 13.

خامسا: القوانين والمراسيم:

- قانون النقد والقرض **10/90**
- النظام**14-01** المؤرخفي **16 فيفري 2014** يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية:

- chieut up data, **Bazelcominittee 2015 corporate governance principal**, Debvoisesplimpton, August 11, 2015, p p 8- 9

الـــمـلاحـــق

الملحق رقم (01): الفاعلون الأساسيين في نظام الحوكمة في البنوك

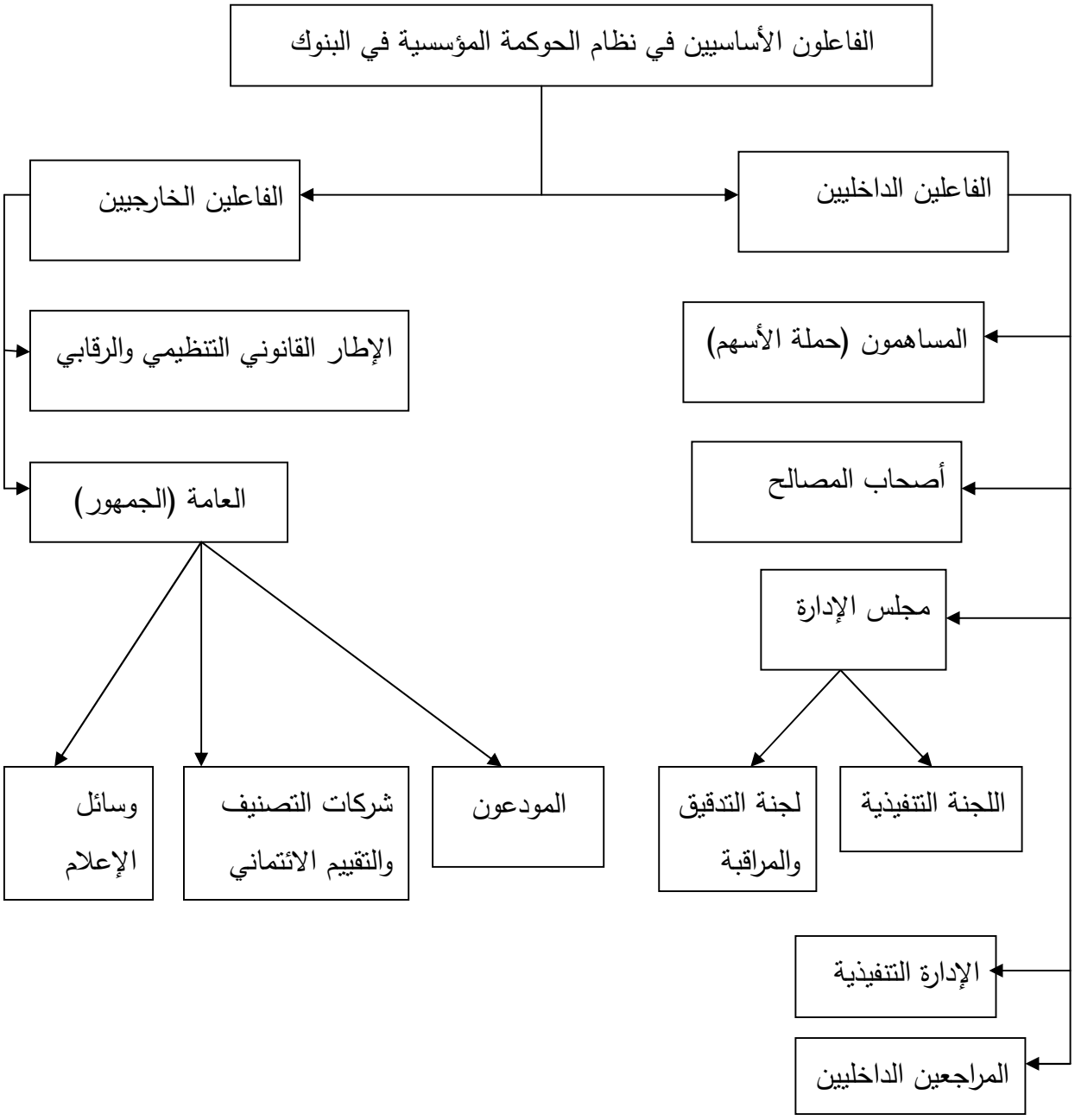

المصدر: مرابط هبة، **أثر الحوكمة في القطاع المصرفي وفق لمبادئ لجنة بازل** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010.

الملحق رقم (02):مكونات متانة الحوكمة المصرفية

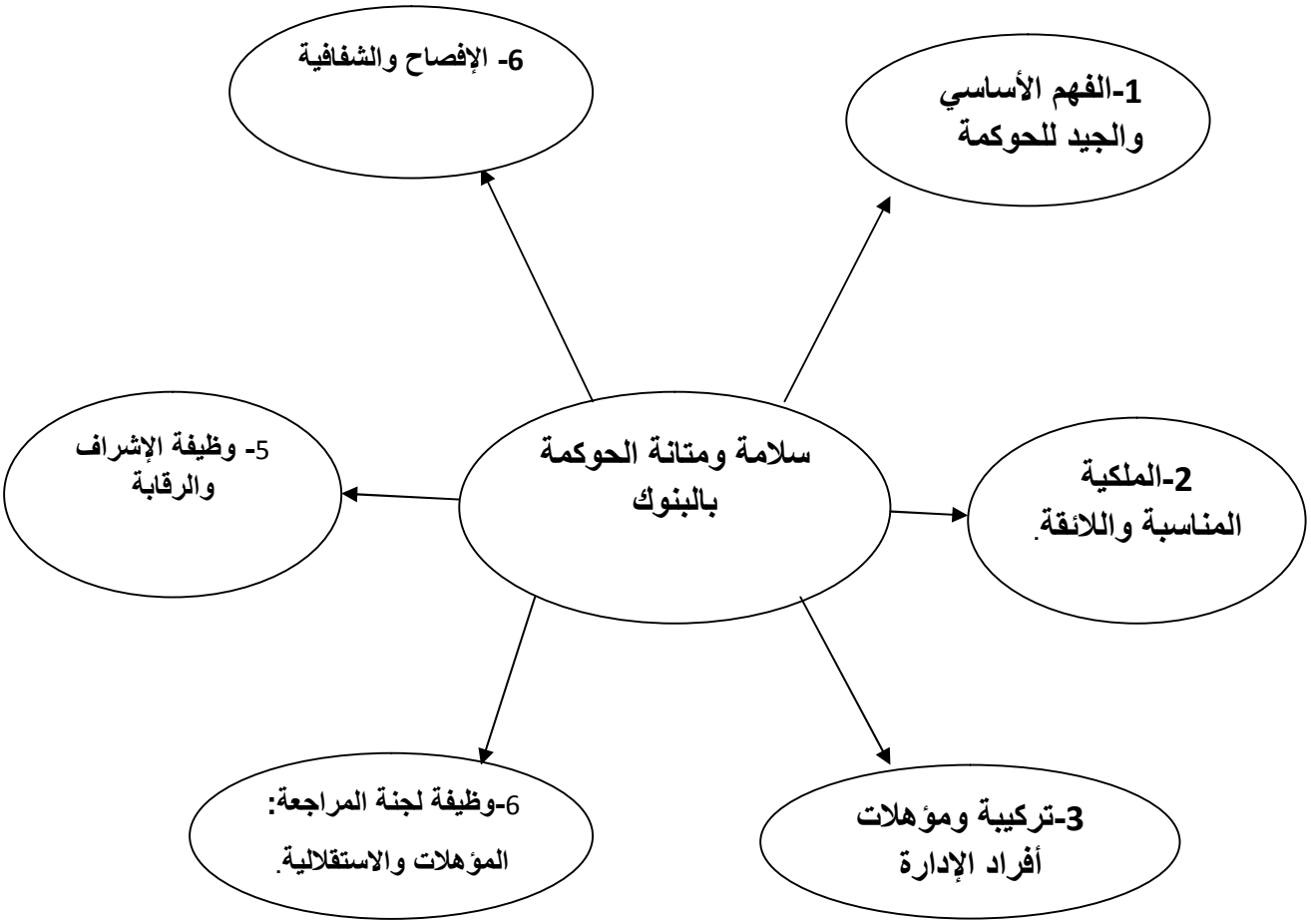

المصدر: سعاد عون الله، **إستراتيجيات إدارة التعثر المصرفي –تجارب الدول العربية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص132.

OrganigrmmeShematique de l'agence « Mixte »

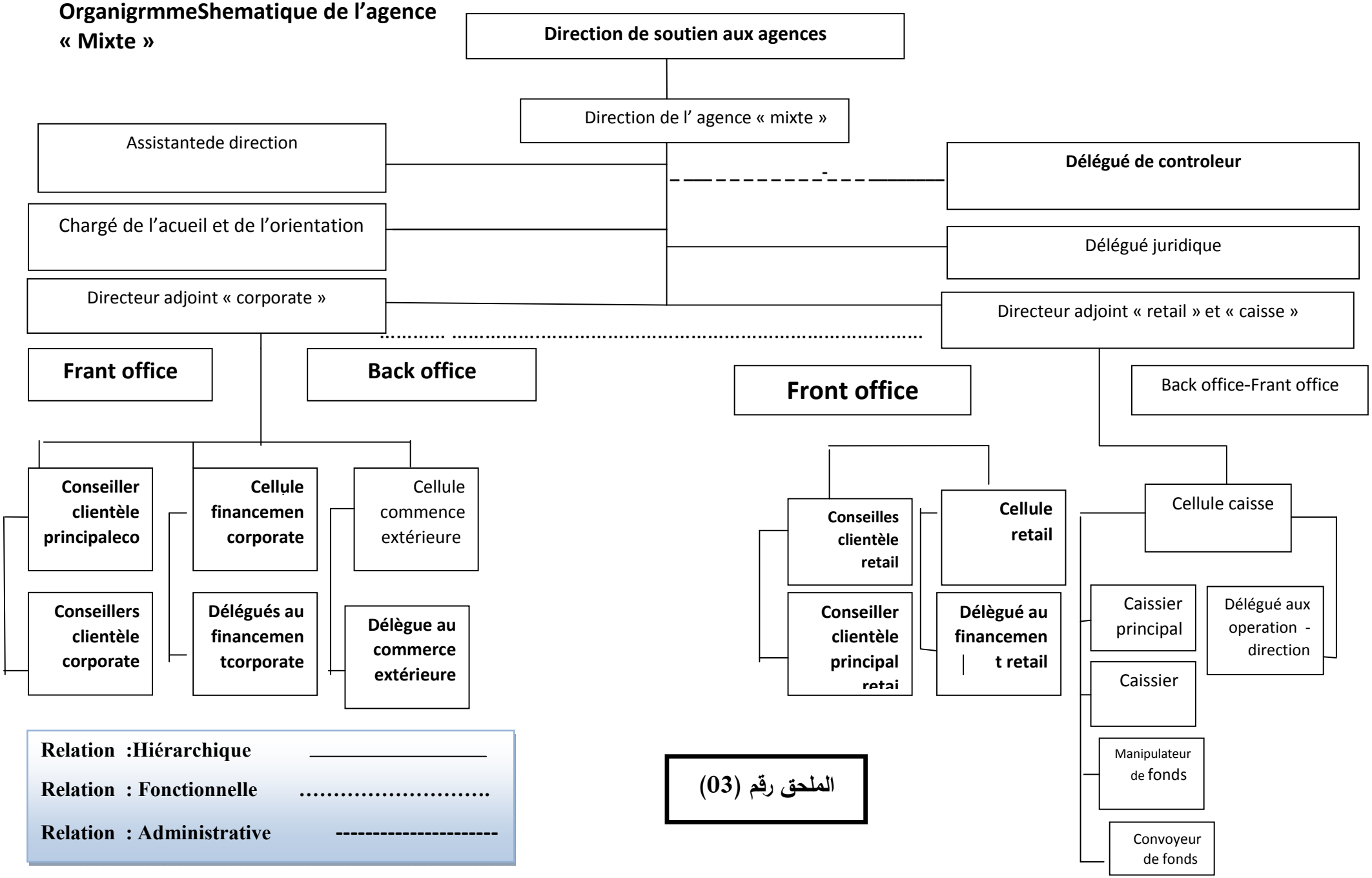

Relation :Hiérarchique _____

Relation : Fonctionnelle .....

Relation : Administrative ----------

الملحق رقم (03)